كراسات المنتدى

Les Cahiers du FTDES

جويلية 2019

الكراس عدد 2

سوسيولوجيا الفعل الجماعي في تونس منذ 14 جانفي 2011

تعدد طرق الإنخراط و تنوع أشكال الإحتجاج

الكراس عدد 2

جويلية 2019

Ost Observatoire Social Tunisien
المرصد الاجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

FTDES
Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux

المولدي بن علية

باحث ماجستيرفي الفلسفة السياسية.

ناشط في المجتمع المدني ومساهم في الحركة الاحتجاجية

جانفي 2019.

خصوصيّة الفعل الجماعي في الهوامش

قراءة في حدود الحركة الاحتجاجية:

جانفي 2016

الملخص :

يُعتبر الفعل الجماعي للحركات الاجتجاجية بعد الثورة التونسية 17 ديسمبر 2010-14جانفي 2011 فعلا مميّزا يستدعي منا بحثا و دراسة معمقة، وهو يدفعنا باعتبارنا باحثين في الحقل السوسيولوجي ,إلى إعادة فهم كل مايحيط هذه الحركات الإحتجاجية وكل يحدّد مجال تفاعلها و رسم أفق الممارسة الإحتجاجية داخلها. فقد اعتمدنا في هذه الدراسة الكيفية مقاربة فهمية ترتكز على المراوحة بين فهم البنى الاجتماعية التي تفرض على الفاعلين داخل هذه الحركات الإحتجاجية ممارسات خاصة بها و من ثم تفسيرها. كما حاولنا من خلال تحليلنا للفعل الاجتماعي للحركة الإحتجاجية جانفي 2016 أن نستأنس بجملةٍ من الوقائع التاريخية التي تدعم فهمنا للممارسات السوسيولوجية في الاحتجاج، حيث كانت نقطة انطلاق بحثنا متمثلة في الحركة الإحتجاجية واسعة النطاق جانفي 2016 و التي انطلقت من ولاية القصرين بتونس و استقرت في العاصمة أمام مقر وزارة التشغيل، فقد حاولنا من خلال المعطيات الكمية التي رصدناها من هذه الحركة الإحتجاجية الكشف عن حدود فعلها الإحتجاجي بعقد مقارنة منهجية بين الحركات الاجتماعية و أفقها السياسي و بين الحركات الإحتجاجية وذلك اعتمادا على جملة من المعاجم و المراجع الأساسية للبحث السوسيولوجي المعاصر.

The collective actions conducted by protest movement in the aftermath of the Tunisian Revolution (December 17th, 2010 - January 14th, 2011) are peculiar actions that require minute research and study. In our capacity of researchers in sociology, they drive us to rebuild an understanding of what surrounds these movements and what delineates its field of action and reaction. They also drive us to redesign a future for protest actions within these movements themselves. In this qualitative study, we have followed a comprehensive approach that alternates understanding the social structures that impose certain practices on the acting participants of said movements and then explaining them.Throughout our analysis of the social actions of the protest movement of January 2016, we have tried to support our understanding of the sociological practices in protest action with a plethora of factual and historical evidence. The starting point of our research was the far-reaching protest

movement initiated in Kasserine, Tunisia in January 2016 which finally settled in the capital right at the door of the Ministry of Employment. Through the quantitative data the we collected during these protests, we have attempted to explore the extent of their protesting agency by establishing a methodical comparison between social movements with their political prospects and protest movements on the other side of the spectrum. This comparison was possible through our reliance on a collection of glossaries and core references in modern sociological research.

«في الحقيقة، لحظتنا التاريخية الحالية هي نفسها لحظة أدورنو : " على سؤال : ' ماذا بوسعنا فعله؟ ' سأجيب بكل صدق : ' لا أعرف شيئا'." كل ما أستطيعه، هو العمل على تحليل الأشياء كما هي. سيعترض أحدهم بالقول، أن كل محاولة نقدية تستدعي اقترحا إصلاحيا. ينبغي التذكير، بأن الأمر هنا، لا يعدو أن يكون حكما مسبقا بورجوازيا. كثيرا ما حدث عبر التاريخ، أن الأعمال التي سُطرت لها أهداف نظرية محضة، هي نفسها التي أحدثت تغييرا في العقليات، وبالتالي، في الواقع الاجتماعي.

إذا قررنا اليوم الانخراط في العمل الميداني، فلن يأتي هذا الفعل ليُسجل فوق صفحة بيضاء، بل على العكس من ذلك، سيكون ضمن سياق أيديولوجية مهيمنة. أولئك الذي يرغبون فعلا في مساعدة أقرانهم، سيختارون الانخراط في صفوف أطباء بلا حدود أو كرينبيس Greenpeace، أو سيشاركون في حملات للنسويين أو ضد الميز العنصري. كلها أشكال نضالية يسمح بها الإعلام وقد يساندها أحيانا، رغم أنها قد تقتحم الميدان الاقتصادي (عن طريق التنديد ومقاطعة المقاولات التي لا تحترم البيئة أو تلك التي تقوم بتشغيل الأطفال، على سبيل المثال). ومع ذلك، فهذه الأشكال النضالية لا يُغض عنها الطرف، ولا تتمتع بالمساندة الإعلامية اللازمة، إلا لأنها لا تتجاوز حدودا بعينها. لكل هذه الأسباب، سأكون مجبرا على قلب أطروحة ماركس: طيلة القرن الماضي، استعجلنا تغيير العالم، وقد حان الوقت من أجل إعادة فهمه.»[396]

«سلافوي جيجيك»

"قد حان الوقت من أجل إعادة فهمه" انتهى كلام سلافوي جيجيك بهذه الجملة.

[396]: سلافوي جيجيك، "تغيير العالم أم فهمه؟"، ترجمة: يوسف اسحيردة، مجلة كوة الإلكترونية، 11 مارس 2019.

إن اقتباسنا لهذا النص مستمدٌّ من حاجتنا الآن-هنا لفهم كل مايدور حولنا، وسط طفرة هائلة من الدراسات السوسيولوجية التي تُعنى بالحركات الاحتجاجية والتي لم نر في أغلبها سوى نوع من التسارُعنحو تفسير الحركات الاحتجاجية عبر مقاربات سببيّة اختزالية، ربما لأن الإطار الأكاديمي لم يوفّر لنا الأطر النظرية المناسبة أو الملائمة لخصوصية المجتمعات العربيّة والتحولات التي طرأت عليهاخصوصا في الواقع التونسي بعد ثورة الكرامة والحرية ديسمبر 2010-جانفي2011 ، وهو ما يدفعنا إلى الهجرة نحو مُقاربات أخرى تدرس الظواهر الاجتماعية من داخلها بتسليط الضوءعلى الفاعل والمعنى الذي يعطيه لفعله وعدم الاكتفاء بدراستها كأشياء تمارس قهرا وإكراها على أفراد لا حول لهم ولا قوّة.فالطابع الذي غلب على دراسات الحقل السوسيولوجي بعد ثورة الكرامة هو طابعيميل نحو تفسير هذه الظواهر دون التشبّع بمرحلة "الفهم"، أي فهم هذه الظواهر داخل أفق دلالاتها التي تنتج من خلالها المعنى ووفقا لأطر تفكيرها الخاصة التي تفكّر فيها في الواقع وفي طبيعته ومشكلاته. وهو ما يعكس الحاجة الملحّةوالفوريّة إلى تكثيف جهود الفهم قبل الإقدام على أي فعل آخر يحاول أن يختزل مرحلة الفهم في قواعد أو أطر تفكير جاهزة سلفا.

إعادة استكمال المسار الثوري أم مجرد انتفاضة أو انفجار اجتماعي يطالب بتحقيق بعض المطالب الفئوية التي لا ترتقي لأفق أي فعل جماعي ثوري يمكنه أن يعيد ترتيب سلّم الاهتمامات في الحقل السياسي كي يجعل الشعارات المركزية التي قامت عليها الحركة الاجتماعية الثورية 17 ديسمبر2010 -14 جانفي 2010 "شغل- حرية- كرامة وطنية" كأفق للفعل السياسي، كلها فرضيات توصيفية لأحداث الحركة الاحتجاجية جانفي 2016 التي انطلقت من ولاية للقصرين بتونس،وهي فرضيات اختلف حولها الناشطون والفاعلون داخل الحقل السياسي /الاجتماعي إلى حد هذه اللحظة.

عاشت تونس منذ صعود ما يُعرفبالإسلام السياسي المتمثّل خاصة فيحزب حركة النهضة إلى الحكم صراعا سياسيا تقوده المعارضة الرسمية، كان يقوم على مطالب متعلقة باستقلالية أجهزة الدولة ومدنية مؤسساتها، فالتخوّف الكبير الذي كان يحكم تلك المرحلة كان منأسلمة الدولة وتوظيف أجهزتها لتصفية خصوم الحزبالسياسيين وهو نفس الخطاب الذي كان يتكرّر على لسان المعارضة الرسمية ، خاصة بعد اغتيالالشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي. فرغم صعود وتيرة الاحتجاج الاجتماعي الذي يطالب بالعدالة الاجتماعية إلا أن الصراع السياسي الذي يقوم على استقلالية الدولة ومنع توظيفها لأغراض تخدم مصالح الطبقة الحاكمة الجديدة، وهو ما يتجسّد على مستوى الخطاب السياسي بـ"مدنية الدولة"، أي حياديّة أجهزة الدولة ومؤسساتها بالنسبة للقائمين على السلطة،هذا الصراع هو الذي كان مهيمنا على الرأي العام، وهو صراع حسب ما وصفه الأستاذ المولدي الأحمر كان محوره الرئيسي النموذج الثقافي للمجتمع[397].

إلى الحد الذي ساءت فيه الأوضاع بشكل كبير،حيث شهدت البلاد صعود مؤشر الفقر والبطالة سنة 2016[398]، وهو ما جعل من حالة الازدراء والاحتقان ترتفع في صفوف سكان المناطق الداخلية التي تنعدم فيها شروط العيش الكريم والتي لا تتمتع بمنوال تنمية عادل مقارنة بالعاصمة والمناطق الساحلية أين يتمركز الرأسمال المالي (رأسمال صناعي+رأسمال مصرفي) حيث تتمتع هذه الأخيرة ببنية تحتية تساعدها على خلق مواطن شغل وفرص عمل وكل ما يساعدها على توفير شروط ملائمة للعيش الكريم ولو بتفاوت نسبي .

[397]: المولدي الأحمر،"هل هناك يسار تونسي؟"، نُشر في مجلة قضايا سياسية التي تصدر في العراق، عدد 39-40، سنة 2015.
[398]: جريدة الصباح نيوز التونسية، العدد الصادر في 24 فيفري2016.

ما نعنيه بالمناطق الداخلية هو تلك المناطق التي انطلقت منها شرارة ثورة 17 ديسمبر 2010، القصرين وقفصة وسيدي بوزيد والتي تقع على تخوم المدن الكبرى والساحلية (سنبين لاحقا التعريف الدقيق)، فكل الظروف المتعلقة بمؤشرات التنمية ونمو نسبة الفقر والبطالة بعد سنة من فوز حزب نداء تونس ومع الحادثة التي جدّت ذات 16 جانفي 2016 في ولاية القصرين، وذلك إثر وفاة الشاب رضا اليحياوي متأثرا بالحروق التي تعرض لها إثر تسلقه عمودا كهربائيا احتجاجا على حذف اسمه من قائمة انتداب لمجموعة من الشباب كانوا اعتصموا سنة 2014 بمقر ولاية القصرين للمطالبة بالتشغيل، مع ظروف أخرى متعلقة بالمناخ السياسي والاجتماعي المتوتّر ساعدت على تهيئة الوضع لانفجار اجتماعيمفتوح على نهايات غير متوقّعة.

فرغم أن هذا الانفجار الاجتماعي شهد تسارعا كبيرًا في توسيع رقعة الاحتجاج بين الجهات والمناطق التي تسمى داخلية، وبنفس التسارع الذي شهدناه في فترة احتجاجات 17 ديسمبر 2010 ، فهل كانت أحداث جانفي 2016 تشكّل حركة اجتماعية ثورية أي منعرجا جديدا تعيد فيه استئناف حركة 17 ديسمبر التي أصابها عطب الانتقال الديمقراطي أو كما اعتبرها المنخرطونفيها بكونها حركة تصحيحيّة للمسار الثوري؟ أم أنها لم تتجاوز حدود الحركات الاحتجاجية المطلبية التي لا تملك أي أفق سياسي يطالب بتغيير النظام السياسي المسبّب الرئيسي للأزمة؟

سنحاول الإجابة في مرحلة أولى ضمن هذه الورقة عن هذه الأسئلة بطريقة نفهم بها حدود الفعل الاحتجاجي، ثم سننطلق فيما بعد لطرح الإشكاليات الأخرى المتعلقة بفرادة هذه

الحركة الاحتجاجية وطرافتها تنظيميا، وسنتوسّل بالوسائل الكمية المتعلقة بالاستبيانات المباشرة للمنتسبين لهذه الحركة الاحتجاجية وخاصة لمن يمثلون هذه الحركة كناطقين رسميين باسمها والذين ينوبونها في التفاوض مع الجهات الرسمية في الدولة. ثم بالوسائل الكيفية، حيث سنفهم شروط اختيار من ينتسبون لهذه الحركة ونفهم أيضا طريقة التنظّم التي وقع اعتمادها دون غيرها في هذه الحركة.

للإجابة عن أسئلة هذه الورقة البحثية سنقوم بجمع المعطيات الاثنوغرافية التي دُوّنت عبر تقنية الملاحظة بالمشاركة، وعبر تحليل مضامين الصور التي تم التقاطها والمتضمنة لشعارات الحركة الاحتجاجية، وكذلك استنادا لمعطيات كمية فيها حصر لمتغيرات متعددة واستمارات استبيان، ومعطيات كيفية، ويتم ذلك في إطار مقاربة منهجية استقرائية نراوح من خلالها بين البحث الامبريقي والمنطلقات النظرية، عبر الانطلاق بأسئلة بحث نكتشف بها الظاهرة دون فرضيات مسبقة. وقد اخترنا منطلقات نظرية قاربت موضوع الفعل الجماعي والحركة الاجتماعية، نقارن بها بين الفعل الجماعي للحركة الاجتماعية وبين الفعل الجماعي للحركة الاحتجاجية وهي في نظرنا مقارنة تتميز بأهمية كبرى ولم يقع بعد دراستها أو تناولها بالعمق المطلوب في التجربة التونسية، قصد فهم وتمييز « الفعل الجماعي ذو الأفق الثوري»[399] الذي يحمل مشروعا وتصورا مجتمعيا وبين الفعل الجماعي المطلبي الذي قد يحمل كما هائلا وواسعامن المطالب التي توحي بكونها تقدم برنامجا وتصورًا مجتمعيًّا مكتملًا، لكنها لا ترتقي لمستوى الحركة الاجتماعية الثورية. وكذلك نحاول أن نبيّن خصوصية التنظّم الرافض للتنظيمات الكلاسيكية (حركة، حزب جمعية، نقابة، منظمة) والنضال تحت سقفها. هكذا نقدم نتائج الورقة البحثية في شكل نص مبوّب العناصر يضمّ تفسيرًا وتفهّمًا في تناولنا للإشكالية المطروحة.

[399]: ما نقصده بالفعل الجماعي ذو الأفق الثوري هو الفعل الذي يسعى إلى تحريك الجماهير لتغيير السياسات العامة للنظام السياسي أو إجبار القائمين على السلطة السياسية بالتنحّي على عكس الفعل الجماعي ذو الأفق الإصلاحي الذي يسعى إلى التفاوض حول تحقيق مطالب لا تمسّ بالسياسات العامة المسبّبة في وضعية "اللاعدالة".

مقدمة منهجية:

لن نبحث هنا من خلال استمارات الاستبيان وعلاقة الترابط بين عدة متغيرات، عن تفسير سببي أحادي للاندماج في هذه الحركة الاحتجاجية باعتبارها شكلا من أشكال الفعل الجماعي، بل سنبحث عن تقاطعات الشروط أو الظروف الموضوعية التي يعيشها الفاعلون في ديناميكية الفعل الاحتجاجي داخل المعتمديات التابعة لولاية القصرين وغيرها، وبين منطقيات الفعل الذاتية التي تجيب عنها المقابلات نصف الموجّهة والتي ترتبط أساسا بالتصورات الذاتية لأهداف الحركة الاحتجاجية والتّي تبيّناها عبر اعتماد تقنية الملاحظة بالمشاركة، هذا التقاطع هو ما سيساعدنا على فهم أسباب انخراط أفراد دون آخرين في الحركة الاحتجاجية بالرغم من اشتراكهم في نفس الواقع الموضوعي.

لرسم ملامح الفاعل داخل هذه الحركة، لم نقم بجمع معطيات عبر وضع عيّنة تمثيلية بل قمنا باختيار من لعبوا أدوارًا حيوية منذ 16 جانفي 2016 في التعبئة وفي تمثيلهم في التفاوض مع المؤسسات الرسمية وأجرينا معهم استمارات استبيان .فقد انتخبنا عددا من الفاعلين وهم عشرون :اثنان حسب المعتمديات التابعة لولاية القصرين وممثلان عن اعتصام ولاية قفصة ومعتمدية الفحص التابعة لولاية زغوان وسنعتمدهم باعتبارهم فاعلين مؤثرين، للبحث عن تدقيقٍ يهدف إلى تحقيق ما آل إليه الفرز الاجتماعي الجهوي، وسنعتمد في ذلك مؤشرات الانتماء للمجتمع المدني والانتماء الأيديولوجي والحزبي لفهم هذا الفرز الاجتماعي الذي دفعهم نحو فعل جماعي مباشر دون وسائط تتعلق بالتنظيمات الكلاسيكية (حزب، نقابة، منظمة...) وهو ما جعلهم أيضا يكونون في الصفوف الأولى وجعلهم يمتلكون نَفَسًا طويلا لمواصلة الاحتجاج لمدة سنة ونصف تقريبا

بالتّالي، ونتيجة لهذا العمل الامبيريقي متعدد التقنيات، تمكّنا من رسم ملامح الفاعل المؤثر حسب المعطيات التالية:

*السن:

90% بين 28 سنة و 32 سنة

*الجندر:

95% رجال، 5% نساء.

*المهنة:

100% عاطلون عن العمل.

*المستوى التعليمي:

90% متحصلون على شهائد جامعية.

*الإنفاق اليومي:

90% الإنفاق بين خمسة وعشرة دنانير والباقي بين خمس عشرة وعشرين دينارا .

*الانتماء لتنظيم نقابي:

40%كانوا ينتمون للاتحاد العام لطلبة تونس حينما كانوا يدرسون بالجامعةوالبقيّة لم تكن الظروف الاجتماعية تسمح لهم بأن يتفرّغوا للنشاط النقابي.

*الانتماء لتنظيم حزبي:

كلهم غير متحزّبين.

*الانتماء للمجتمع المدني:

25% ينتمون لمنظمة اتحاد المعطلين عن العمل "UDC".

*المشاركة في الحركة الاجتماعية المنادية بإسقاط النظام بين 17 ديسمبر و 14 جانفي (مظاهرات واحتجاجات): كلهم شاركوا[400].

*الانتماء الأيديولوجي:

10% قوميّون، 95% يؤمنون بالاشتراكية دون الانتماء إلى أيدولوجيا محدّدة[401]

*الإطار التأويلي لواقع الفعل الجماعي للحركة:

95% يعتبرون نجاح الحركة مرتبطا بإجبار السلطة على إيجاد حلّ لمشكلة التنمية بالمنطقة والولاية ككل قبل كل شيء .5% يعتبرون نجاح الحركة مرتبطا بالتشغيل فقط.

إذا ما الذي يمكن أن تقوله الأرقام عن الحركة وبالأساس عن النواة المؤسسة الفاعلة والمحددة لفعلها الجماعي؟

حسب النسب الطاغية على مستوى الإجابات، يمكن القول أنها حركة أفقية شبابية تتراوح أعمارهم بين الخمسة والعشرين والخمسة والثلاثين سنة، تقع على هامش الأطر الحزبية والأطر المرتبطة بمؤسسات المجتمع المدني ما عدا انخراط البعض في UDC اتحاد الشباب المعطلين عن العمل، أو البعض من قدماء الاتحاد للعام لطلبة تونس، ينتمون للطبقة المفقرة، شاركوا في المسار الثوري للحركة الاجتماعية 17 ديسمبر 2010 وينتمون إلى شعاراتها الكبرى "شغل حرية -كرامة وطنية" ، كما أن الحركة كان هدفها في البداية التشغيل ثم تطوّر في إطار جدلي نحو مطلب التنمية، أي إيجاد حلول تنموية بالجهة

[400]: كلهم شاركوا في الحركة الاحتجاجية المنادية بإسقاط النظام التي بدأت في 17 ديسمبر 2010 إلى حد 14 جانفي 2011. وهو ما شكّل لديهم نسقا من الاستعدادات جعلهم جاهزين لأي "فعل جماعي" احتجاجي ضدّ السلطة السياسية القائمة، فهذه الاستعدادات بالإضافة إلى بقائهم عاطلين عن العمل مثّلت عنصرا أساسيا دفعهم للانتماء لهذه الحركة الاحتجاجية جانفي 2016.

[401]: ما تعانيه جهتهم من الفقر والبطالة كان له دور أساسي في انتمائهم للمنظمة الطلابية (الاتحاد العام لطلبة تونس) وكان له دور أيضا في انتمائهم الأيديولوجي اليساري أو القومي المعارض لحكم بن علي.

للقضاء على الفقر والتهميش بنيويا بشكل جذري، والذي طال المنطقة منذ حقبة ما بعد الاستعمار إلى اليوم.

يجدر بنا في بداية عملنا أن نحيط القارئ علما بالمفاهيم الأساسية التي ينعقد عليها بحثنا ومنها مفهوم الهامش والحركة الاجتماعية والحركة الاحتجاجية والفروق بينها، وذلك من أجل تبيان حدود كل حركة احتجاجية تقوم على مطالب ترتبط بالعدالة الاجتماعية.

مفهوم الهامش الاجتماعي:

1)التعريف اللغوي:

جاء في القاموس المحيط: "الهمش: الجمع، ونوعٌ من الحليب، والعضُّ، وهمشَ كضربَ وعلِمَ: أي أكثر الكلام، وامرأة همشى: كثيرة الجلبة. والهامش: حاشية الكتاب، واهتمشوا: اختلطوا، وأقبلوا، وأدبروا، ولهن همَشةٌ. والدابة أو الجرادة دبت دبيبا. وتهمَّشَ مُنبَطُ الركيّة: تحلَّبَ.
والمهامشة: المعالجة. وتهامشوا: دخل بعضهم في بعضٍ."[402]
ويقول ابن الأعرابي:
الهمَشُ والهمْشُ كثرة الكلام في غير صواب. وأنشد قائلا: ويهمِشون بكلام غير ذي حسن.

إذن يشير الهامش إلى صفة سلبية في قول العرب إن فلان تهمَّشَ في الكلام. فالهامش هو الحاشية والمنطقة الجانبية، فهو دائما في تناقض مع الجوهر والزمان تناقضا يضعه على حافّة المتن.

[402]: الفيروزبادي، "القاموس المحيط"، الجزء الثاني، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة سنة 2005، بيروت-لبنان، ص610.

2)فلسفيا:

الهامش أو الحدّي: هو مايكون على الحافّة، أو على طرف منطقة ما[403].

3) تاريخيا:

المهمشون هم (حسب تعبير "بيار بورديو" في كتابه "الورثة") "ورثة المقصيّين" من الرواية التاريخية التي تعطيها المؤسسات الرسمية التابعة للسلطة المركزية حبكة سردية تضعها في مقام الرواية الرسمية غير القابلة للنقض. وقد أُسقط هؤلاء المقصيون من الرواية التاريخية الرسمية رغم أن الذاكرة الجمعية لازالت تحتفظ بذكرى كفاحهم وبطولاتهم.

3)في علم الاجتماع:

أما في علم الاجتماع فإنّ ظاهرة الهامشية تقوم بصفة عامة على شكلين أساسيين، أولاً واقع الطبقات الاجتماعية المغتربة منذ زمان بعيد عن المشاركة الواقعية في خيرات وأنشطة المجتمع، إنها الهامشية الاجتماعية والاقتصادية التي تعود جذورها إلى بنى الإنتاج والتنظيم الاقتصادي للمجتمع. والشكل الثاني للهامشية يظهر من خلال رفض إرادي وجلي للاندماج في المجتمع الذي نلفظه: إنها الهامشية الاجتماعية الثقافية[404].

[403]: اندريه لالاند، "موسوعة لالاند الفلسفية"، المجلد الأول، تعريب: خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت- باريس، الطبعة الثانية سنة 2001، ص 765.

[404] : La marginalité sociale un réservoir de contestation ; 1971 (un article publié dans l'ouvrage sous la direction de Claude Ryan ; pp 41-47 ; Montréal ; les Editions Hurtubise ; 1971 ; 311 pp Guy Rocher.)

فعبارة "الإنسان الهامشي" لم تظهر في علم الاجتماع إلا مع عالم الاجتماع «روبار بارك »سنة 1928، حيث ظلت طويلاً مقتصرة على الاقتصاد، وبفضل نظرية "القيمة التبادلية" أخذت مكانة في الأدب العلمي. في حين فضَّلت العلوم الاجتماعية طويلاً مفاهيم أخرى من قبيل الفقر، الأقلية، المنحرف والمقصيّ والمختلف، عبارات متعددة تغطي بطريقة مختلطة ظواهر اجتماعية واقتصادية وحتى مكانية[405].

فالهامشي يمكن أن يكون فردا أو جماعة مُبعدين (مجبرين أو عن اختيار) من مركز النظام الاجتماعي الذي يعيشون فيه، ففي كل زمان ومكان هناك أفراد يعيشون على حافّة المجتمع وفي مواجهة مع ثقافة النظام الاجتماعي القائم إما اختيارا منهم أو بأن يتمّ وضعهم بعيدا وإزاحتهم من الدائرة الاجتماعية لأن حضورهم يُنظر له على كونه تهديدا للجسم الاجتماعي.

يمكن للآخر الهامشي كشخص أن يعيش على حافّة المجتمع أو حتى خارجه، فحينما يعيش الآخر الهامشي داخل المجتمع مواجها الثقافة المهيمنة يصبح هذا الهامشي خاضعا لتراتبية معيّنة تميّز النظام الاجتماعي للمجتمع الذي يعيش فيه وهي تراتبية تفرضها سلطة مركزية على الأفراد. بالتالي تصبح عملية النفاذ لمنظومة توزيع المكافآت الاقتصادية لمجتمع ما système de distribution des récompenses économiques محدودة أكثر ومقيّدة بشروط أكثر من الأفراد غير الهامشيين.

وحسب رأي ميشال فوكوفإن ما يمكن ملاحظته على الهوامش يتم تحديده بناء على علاقته بالمركز، فالفقراء والمقصيون اجتماعيا يتحدد موقعهم في المجتمع الذي يصبغ عليهم هذه الصفة ويتموقعون بحسب علاقتهم بالمركز الذي يضع المعايير، كما أن هذه المعايير مبنية على تصورات تقوم على علاقات تحكمها ضوابط اجتماعية نفسية

[405] : Antoine. S .Bailly ; La marginalité ; une approche historique et épistémologique. p109 (In: Anales de Geografia de la Universidad Complutense, 1995, n° 15, p. 109-117.)

وأيديولوجية تتأسس على النظرة الدونية وعقدة التفوّق متلبسة بالاحتقار فتجبره على الانطواء والانكماش على ذاته تارة كما يمكن أن تجبره على رد فعل عنيف تجاه السلطة المركزية، وفي كلتا الحالتين فإن هذه النظرة الإقصائية لا تفرز سوى علاقات يكون الاندماج فيها قائما على اللامساواة بين الهامشي والأفراد الذين ينتمون لمركز النظام الاجتماعي، كما أن هذا السلوك الإقصائي قائمٌ هو بدوره على أنواع شتى من التمييز الذي يأخذ طابع النظام الاجتماعي المهيمن (ديني، اثني، طبقي، عرقي، لون البشرة..). ويُطلق عموما على هذا الهامشي: الإنسان غير السوّي اجتماعيا أو المنحرف.

في الفرق المنهجي بين الحركات الاحتجاجية والحركات الاجتماعية:

تعتبر الحركات الاجتماعية بمثابة تنظيمات متنوعة المصالح والأهداف، فهي تمثل أقوى أشكال الأفعال الجماعية والحملات المنظّمة ذات النفس المتواصل والتي توصلت إلى تحقيق نتائج مثيرة. فهي تمثل أفعالا احتجاجية ترفع جملة من المطالب رافضةً من خلالها جلّ خيارات السلطة السياسية أو جزءًا منها.

عرفت الحركات الاجتماعية في تونس بعد 17 ديسمبر 2011 حركيّةً وديناميكية عالية جدا بعد أن أخذت أدوارا ومطالب مختلفة كانت ناتجة بالأساس عن عجز الدولة ومؤسساتها الكلاسيكية للتصدّي للأزمات الاجتماعية المتعلّقة بالعدالة الاجتماعية وتوفير شروط العيش الكريم، وهي ذات المطالب التي اندلعت من رحمها شرارة الحركة الاجتماعية الثورية 17ديسمبر 2010-14 جانفي 2011.

إذن، كانت النقاط المشتركة ببن الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية متمثلة في ما هوجهد عملي مُكَرَّسٌ من قبل مجموعة من الأفراد من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، وغالبا ما تكون هذه الأهداف اقتصادية أو كما يقول آلان توران :" قليلة

هي الحركات الاجتماعية التي لا أهداف اقتصادية لها، أو لاوجود لها على الإطلاق." [406] فما هي إذن نقاط الاختلاف بينها ؟

يورد أنتوني غيدنز في كتابه "مفاهيم أساسية في علم الاجتماع" عنصرين أساسيين يمثلان نقطتي الاختلاف بين الحركات الاحتجاجية والحركات الاجتماعية، فهو يعرّف الحركات الاجتماعية بكونها "محاولة جماعية لتعزيز مصلحة عامة أو تأمين هدف عام، وذلك في الغالب من خلال أفعال خارجة عن مجال المؤسسات الرسمية السياسية الموجودة."[407] ففي هذا التعريف يتضح لنا من خلال النقطة الأولى الاختلاف بين المفهومين الذي يتعلق بالمؤسسات الوسيطة للاحتجاج (منظمة، نقابة، جمعية، حزب..)، فهذه المؤسسات التي يتم من خلالها تعزيز مصلحة أو تأمينها من قبل المجموعة تكون خارج المؤسسات الرسمية السياسية الموجودة بالنسبة إلى الحركات الاجتماعية بينما يمكن أن تكون عملية تعزيز مصلحة أو تأمينها احتجاجيّا من خلال المؤسسات الرسمية السياسية بالنسبة للحركات الاحتجاجية.

أما بالنسبة للنقطة الثانية في الاختلاف بين المفهومين فهي تتعلق بمعطى ثقافي مهم، حيث ترتبط هذه النقطة بأفق الحركات الاجتماعية، فالحركات الاجتماعية تمثل كما يقول غيدنز "محاولات جماعية لتغيير المجتمع"[408] على عكس الحركات الاحتجاجية التي لا تسعى لتغيير المجتمع ولا حتى لطرح بديل أو نموذج ثقافي جديد للمجتمع، لأنها لا تمثل سوى فعل اعتراضي تُقْدِمُ عليه جماعة معينة ضد أي جماعة أخرى مسؤولة على المشكل المطروح في إطار مكاني وزماني محدّد.

---

[406]: آلان توران، "براديغمات جديدة لفهم عالم اليوم"، ترجمة: جورج سليمان، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، أفريل 2011، ص265.

[407]: أنتونى غيدنز-فيليب صاتن، "مفاهيم أساسية فى علم الاجتماع"، ترجمة: محمود الذوادي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، أكتوبر 2018، ص346.

[408]: أنتونى غيدنز-فيليب صاتن، "مفاهيم أساسية فى علم الاجتماع"، ترجمة: محمود الذوادي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت-لبنان، أكتوبر 2018، ص347.

المقاربة النظرية في فهم الحركة الاحتجاجية:

يعتبر "دافيد سنو" أحد مؤسسي نظرية "التحليل الإطاري"، أن التمظهرات الموضوعية (اقتصادية واجتماعية) لـ"اللاعدالة"، التي توجد في وضعية ما، لا تكفي لحشد الجموع من أجل فعل جماعي ضمن هذه الوضعية، وحتى يحدث المرور من وضع قابل لأن يكون فعلًا جماهيريًّا، يجب على الأفراد المعنيين بخلق الفعل الجماعي أن يتفقوا ويجتمعوا أساسا على ثلاثة محددات جوهرية[409]:

١)وجود مشكل وتحديد المسؤولين عنه
٢)تحديد الآليات والوسائل الناجعة والضرورية للفعل ومواجهة الجهة التي تسبب/ تمثل المشكل.
٣)الإيمان/ الاعتماد بالقدرة على الفعل وضرورة الفعل وإمكانية التغيير والانتصار.

هذا الإطار التأويلي للحركة الاحتجاجية يسمح لنا بتحديد ملامحها الأساسية، وننتهي بتعريفها انطلاقا من كونها: "جموع منظمة تنظيما أفقيا غير محدّد وغير مؤقت لأنها لا تسعى لتحقيق مطلب واحد بل تسعى لدفع السلطة السياسية لحل مشكل بنيوي متعلق بالتنمية المرتبط بعديد الملفات (سياسية واقتصادية واجتماعية)، وبكونها إطارا تأويليا مشتركا يجتمعون في سياق محدد لتحديد المشكل، المتسبب في المشكل وطبيعة هذا المشكل، إطار يجمع ذوات غير متحزبة وغير منتمية إلى الحقل السياسي/الاجتماعي الرسمي، وتنتشر بشكل أفقي. فتصبح بعدها الأطر التأويلية للحركة قابلة للتبني والمرور للممارسة من قبل أي فرد يتبناها، في أي مكان دون ارتباط تنظيمي بالحركة وذلك استنادا

[409] : Benfort, Robert D, et David À.Snow. «processus de cadrage et mouvement sociaux: présentation et bilan», politix, vol. 99, no.3, 2012, pp. 217-255.

إلى الشعارات المركزية المرفوعة "شغل حرية -كرامة وطنية"، واستنادا إلى أفق الفعل الجماعي المرتبط بالحلول التنموية المطروحة والتي تتنتهي باتفاق تتعهّد فيه السلطة على الإطلاق بإنجاز حلول جذرية لمشكل التنمية بالجهة.

نستنتج أن هذه الحركة الاحتجاجية هي تمظهر من تمظهرات مختلفة لسيرورة واحدة وهي سيرورة الحركة الاجتماعية 17 ديسمبر -14 جانفي 2010.

قد يعتبر أغلب الفاعلين في الحقل الاجتماعي أن الحركة الاحتجاجية التي اندلعت في جانفي 2016 وانطلقت من ولاية القصرين، والتي طالبت بالتشغيل في مرحلة أولى ثم طالبت عبر شعاراتها بالتنمية في مرحلة ثانية، حركة اجتماعية تمثل امتداد للحركة الاجتماعية 17 ديسمبر 2010، نظرا لكونها تتشابه معها في كثير من العناصر أولها مساحة رقعة الاحتجاج ثم لارتكاز مشروعيتها على شعارات الثورة "شغل - حرية -كرامة وطنية"، وأخيرا لتمردها على الأشكال الكلاسيكية في التنظّم (حركة سياسية، حزب ، جمعية) وفي الاحتجاج. ، فرغم أن الفاعلين في جلّ الولايات التي انتفضت في جانفي 2016 كانوا قد تجاوزوا منطق الاحتجاج السلمي الذي يقوم على تجميع المحتجين أمام مقرات السيادة نحو الاعتصام داخل مقرات الولاية (قفصة، القصرين، مدنين) والمعتمديات (القصرين) وتعطيل السير العادي للمرفق العمومي وصولا إلى غلق معتمديات تابعة لولاية القصرين. إلا أن الأفق الذي قامت عليه الحركة الاحتجاجية جانفي 2016 لم يتجاوز حدّ شرعية النظاموذلك لمطالبتهم لمن يمثلون النظام السياسي بإنجاز مطالب اجتماعية محدّدة وقع غض الطرف عنها طيلة الست سنوات بعد ثورة 17 ديسمبر 2010.وهي مطالب تتعلق بملف التشغيل وملف التنمية المحليّة.

قبل الدخول في التفاصيل العميقة لموضوع دراستنا فإنه يجدر الإشارة إلى أنّما يميّز أحداث ديسمبر 2010 عن أحداث جانفي 2016 شكلا، هو أن هذه الأخيرة لم تكن منادية

ومطالبة بإسقاط النظام، كما أنها لم تجد مساندة تعبويّة من الجهات المركزية (المدن الكبرى لم تتحرّك لتساند هذه الحركة ماعدا نشطاء فاعلين في المجال الاجتماعي/السياسي في العاصمة إبان وفاة رضا اليحياوي، وقد نُظّمت وقفة احتجاجية أمام وزارة الداخلية) وبالتالي ما كان ينقص الحركة الاحتجاجية 2016 حتى تتحوّل إلى حركة اجتماعية/ثورية هو قدرتها على وضع أفق سياسي يطالب برحيل القائمين على النظام وتغييرهم كمسببين أساسيين لنظام "اللاعدالة".

طالب الفاعلون في الحركة الاحتجاجية في القصرين بانعقاد مجلس وزاري من أجل حل مشكلة البطالة والتهميش، فوقعت إجابتهم بتوفير حافلة توصل مجموعة تنوب المعتصمين داخل مقر ولاية القصرين إلى تونس لحضور هذا المجلس الوزاري الذي انعقد في مقر وزارة التشغيل يوم 30 جانفي 2016، فكانت مخرجات هذا الاجتماع سلبية جدا بالنسبة إلى أفق انتظارات الفاعلين في الحراك الاحتجاجي، حيث لم يقع طرح مشكلة التنمية بالرغم من أن رئيس الحكومه حبيب الصيد أعلن في خطاب رسمي عن وعود متعلقة بتوفير خمسة آلاف موطن شغل في موفى سنة 2016، وقد قدّم رئيس الحكومة جملة من المقترحات لم تكن في تناغم مع ما كانت مجموعة الفاعلين بحراك القصرين تنتظره من مسؤولي الدولة، حيث كانت المقترحات منحصرة في بعض التمويلات من صندوق الكرامة للتشغيل، ووضع قائمة للتشغيل في الوظيفة العمومية للسنوات المقبلة، وحلول أخرى متعلقة بتسهيلات لنيل قروض لمشاريع صغرى. فكان أن تقرّر فيما بعد إجماع الحاضرين بأن ينصرفوا من المجلس وأن لا يعودوا إلى ولاية القصرين ويعلنوا بالتالي اعتصامهم أمام مقر وزارة التشغيل، كي يعاد المجلس الوزاري من جديد ويتم تناول القضية بالجدية المطلوبة إزاء المطالب التنموية التي جاؤوا من أجلها.

دوافع تمرّد الهامش الاجتماعي على أشكال التنظّم الكلاسيكية في الاحتجاج:

ما نستنتجه من جملة هذه المقترحات التي قدمها الطّاقم الحكومي، هو أن هذه الحلولالتي قدمها هذا الأخير تعكس النظرة التبسيطيةللقائمين على السلطة بالنسبة لواقع سكان المناطق الداخلية والمعوقات البنيوية التي تحول بينهم وبين شروط الحياة الكريمة، هذا التبسيط يعكس بدوره نظرة الحكومات المتعاقبة ما بعد الثورة التي لا تعير اهتمامًا للشروط المطلوبة لخلق منوال تنمية جديد لتكريس وتفعيل مبدأ العدالةالاجتماعية. وكأن قدر هذه المناطق الداخلية بالنسبة إلى الإرادة السياسية وبالنسبة إلى صنّاع القرار هو البقاء على هامش الخيارات الكبرى المتعلقة بالسياسات العامة التنموية، يعني التأكيد على أنّ الحلول الكبرى التنموية منحصرة بالمناطق المركزية (العاصمة والمناطق الساحلية) والحلول الهامشية (مجرد تسهيلات لنيل قروض صغرى، بعض مواطن شغل في القطاع الخاص دون استثمار جدي يخلق مواطن شغل جديدة) مرتبطة بالمناطق الداخلية[410].

هذا النوع من التهميش على مستوى الحلول هو ما يسمّيه المحتجون وعلى لسان ناطقهم الرسمي "وجدي الخضراوي" بـ "الحڤرة" أي الاحتقار، وهو بمثابة ميز عنصري تمارسه سياسيا وتاريخيا الدولة على مدىعقود(الحڤرة وهو ميز عنصري ورثته الدولة الحديثة من السلطة الاستعماريةقائم على نظرة دونية للآخر الهامشي وتدعي حتمية التفوّق عليه).، هذا التمييز هو الذي خلق ميزًا ثقافيّا مرتبطًا بثنائية الهامش والمركز (مناطق داخلية أو ما قالته رئيسة بلدية باردو مؤخرا "من وراء البلايك" أي ما وراء سكّان الدواخل أو الآفاقيون وهو تعبير رمزي احتقاري لساكني المناطق الداخلية)[411] في الفضاءات الاجتماعية، ثم صار

[410]: تتمثل الحلول الكبرى أساسا في التسهيلات النسبيّة التي تعطيها الدولة في قطاعي الصناعة والخدمات في المناطق الكبرى واقتصار المناطق الداخلية على الاستثمار في القطاع الفلاحي والقطاع الحِرفي.

[411] : يوم 6 مارس 2019 ظهر فيديو نشرته صفحة الفايسبوك "LA COMMUNE DE BARDO" تظهر فيه رئيسة بلدية منطقة باردو بالعاصمة التونسية خلال معاينتها لأشغال بالمنطقة البلدية وهي تخاطب مواطنا بطريقة فظة، ويبدو أنه اشتكى لها من التعطيلات وتأخير إنجاز هذا المشروع. وتوجهت بالقول إلى المواطن " إلي بعثك بالكلمتين هاذوما عيب عليه وعيب عليك باش تقولهم خلينا نخدموا على رواحنا " وأضافت " تخمموا في باردو أكثر منا انتوما أحنا أولاد بادرو ماناش جايين من وراء البلايك".

فالمقصود من كلمة "وراء اللافتات الرسمية"، وهي اللافتات التي تمثّل تواجد مؤسسات الدولة بتلك المنطقة، هو كل من يسكنون وراء تلك الخطوط الجغرافية لتلك اللافتات أي في مناطق لا تتواجد فيها مؤسسات الدولة بالشكل الرسمي التي توجد فيه مؤسسات الدولة في المدن الكبرى، بالتالي كلّ من لاينتمي إلى ثقافة المدن الكبرى المتمدّنة.

أغلب سكّان المناطق المركزية يختزلون الحلول للمحتجين بنفس الحلول التي تطرحها السلطةكموقف تابع لموقف السلطة المركزية، دون وعي عميق بالتهميش البنيوي الذي طال هذه المناطق والذي جعل متساكني هذه المناطق أمام حلول ضيّقة: إما العمل في الفلاحة أو العمل في القطاع الحِرَفي إن أمكن أو الالتجاء إلى العمل في التهريب ومسالك الاقتصاد اللاشكلي أو غير المهيكل (ماجل بن عباس وهي معتمدية من ولاية القصرين خيث يشتغل فيها قرابة 60% من الشباب في الاقتصاد غير الرسمي أو غير المهيكل حسب ما أكده لنا ممثل المعتمدية عن اعتصام ولاية القصرين) أو الهجرة إلى المدن المركزية للعمل داخل الشركات والمصانع.

هذه هي بصفة عامة الحلول التي تطرحها السلطة المركزية، وهي ذات الحلول التي يطرحها أغلب سكّان المناطق المركزية خاصة في تعاطيهم مع المسألة في الفضاء الافتراضي حين وقعت أحداث جانفي 2016. هذا النوع من اللاوعي البنيوي بهامشية سكّان المناطق الداخلية دائما ما ينتج موقفا عاما لأغلب من يسكنون المدن الكبرى (العاصمة والمناطق الساحلية)، ويتمثل هذا الموقف العام في كون : كل من يحتجّ من أهالي المناطق الداخلية هو يطالب بأشياء مستحيلة أو يتعنّت في عدم قبوله بالحلول الممكنة التي تطرحها السلطة (لكنها ممكنة بالنسبة لمن يسكن المركز ومع الظروف البنيوية للمركز، لا لمن يسكن المناطق الداخلية المهمشة تنمويا وبنيويا)، وهو موقف اختزالي دائما ما يعكس التمثلات الاجتماعية[412] التي ورثها سكان المدن الكبرى من الثقافة الأرستقراطية التي تختزل الآخر الهامشي في صور جوهرانية (الكسل، البخل، الجهل، التخلّف) حيث حافظت هذه التمثلات الاجتماعية إلى الآن على قوتها التوجيهية لسلوك أغلب متساكني المدن الكبرى تجاه متساكني المناطق الداخلية، فدائما ما يُوصم أهالي المناطق الداخلية بـ:

[412]:هو مفهوم بدأ مع دوركايم وشهد تطورات عدة وهو في الأعم يمثل مجموع التصورات التي يرسم على ضوئها الفرد ممارساته وتحدد علاقاته الاجتماعية وتوجه سلوكه وأهدافه التي يرثها الأفراد من قبل مجتمعه عبر وسائل التنشئة الاجتماعية.

الجهل والتخلّف (أي جاهل لوضعه الاجتماعي ولشروط تطوّر نمط حياته)[413]وهذا ما يحيلنا إلى فهم تاريخ كامل من التباين الجهوي (جغرافي: شمال وجنوب والمناطق الداخلية في مقابل المدن الكبرى الساحلية والعاصمة) ومن التحولات الاجتماعية، وفهم "سيرورة التهميش الاجتماعي" القائمة على أساس جهوي، وأنتج فيما بعد تهميشا قائما على أساس ثقافي يتم فيه اختزال ومن ثم اتهام كل من يتمرّد على ظروف العيش الرديئة ويثور على الوضع العام بالمناطق الداخلية (سعيا منه لتغيير الوضع بجهته) بنفس الوصم الذي كانت تستعمله السلطة الاستعمارية تجاه سكّان المناطق الريفيةوالداخلية (برابرة، متخلفون، وحشيون).

نستنتج من كل ما سبق أن هناك مسافة واختلافات شاسعة بين الإطار التأويلي الذي يؤوّل به أغلب متساكني المناطق المركزية وبين أغلب متساكني المناطق الهامشية أو الداخلية في تأويلهم للواقع أي في تحديد طبيعة المشكل بالرغم من اتفاقهم على المتسبب فيه (المتسبب هو السلطة بالنسبة لمتساكني المناطق الداخلية لكن طبيعة المشكل هو مشكل بنيوي مرتبط بالسياسات العامة، أما بالنسبة لمتساكني المناطق المركزية فالمتسبّب قد يكون السلطة لكن المشكل دائما ما يكون إجرائيا[414])، على خلاف الحركة الاجتماعية 17 ديسمبر 2010 التي ضمت كل القطاعات وكل الحقول المتعددة داخل الفضاء الاجتماعي الكلي، لأن واقع الاستبداد الذي طال كل القطاعات حتى تلك المرتبطة بالمناطق المركزية جعل كل من هذه المسافات المتعلقة بالقطاعات والاختصاصات

[413]:نحيل إلى البحث والعمل الميداني الذي قام به الطالب زيدون العيادي في إطار مذكرة بحث لنيل الإجازة الأساسية في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس للسنة الجامعية 2018-2019تحت عنوان :" التمثلات الاجتماعية للمختلف جهويا" تحت إشراف الأستاذة هدى عبد اللاويفي ص 18 وص 19، للتثبت من وجاهة هذه الأوجه من التمثلات الاجتماعية وأثرها في أفعال الفاعلين وتوجيه سلوكهم.

[414]: باعتباري مشاركا في هذه الحركة وباحثا فاعلا، واعتمادا على منهجية الملاحظة بالمشاركة، رصدت عبر مواقف مختلفة وملاحظات اتنوغرافية أن أغلب من استجوبتهم من الأحياء الشعبية خاصة من منطقة المروج وهي الأحياء القريبة من مكان اعتصام أهالي قفصة الذين جاؤوا سيرا على الأقدام، يتبنون موقفا متعاطفا مع المعتصمين ومع مطالبهم التنموية، أما أغلب من استجوبتهم من الأحياء القريبة لوسط العاصمة فهم يتبنون موقفا متعاطفا لكنه غير ملمّ بالمشكلات التنموية بالجهات الداخلية بالتالي فهو يقترح حلولا ظرفية تتعلق بالبحث عن الشغل عبر الهجرة إلى المدن الكبرى.

تذوب وتتقلّص، حيث كانت مشكلة الحرية السياسية وحرية التعبير هي المشكل الأساسي وهي المشكلة التي ارتبطت بالنظام، الاستبدادي- النظام، والحرية- إسقاط النظام، لكن مناخ الحرية ما بعد الثورة وفّر نوعًا من الاكتفاء الذاتي لدى سكان المناطق المركزية وجعل أكثرية الناشطين في المجال الاجتماعي/السياسي مكتفين في أغلب نشاطاتهم بالسقف الليبرالي للحريات الذي حدّده دستور 2014، بالإضافة إلى اكتفائهم بالقبول بالمؤسسات الرسمية للنضال عند المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (ماعدا أغلب متساكني الأحياء الشعبية بالمناطق المركزية التي تُعتبر هي أيضا هامشا طالت إليه سياسة الإقصاء)، والمتمثلة في النقابات والجمعيات ورابطة حقوق الإنسان والمنظمات الوطنية.

كل هذه الاعتبارات والمعطيات ستساعد الفاعلين في الحركة الاحتجاجية على فعل سياسي-اجتماعي متمرّد على الأطر الكلاسيكية-الرسمية،لأن هذه الأطر الكلاسيكية (حزب، نقابة، جمعية، منظمة..) هي بالنسبة إليهم أطر مهيّئة فقط لأن تكون مطابقة لأفق انتظارات من يسكنون في المدن الكبرى (باستثناء الأحياء التي تقع على أطراف أحياء الميسورين) الذين يتمتعون بظروف عامة تسمح لهم بالنفاذ إلى سوق الشغل كما يتمتعون بمرافق عمومية تسمح لهم بالنفاذ إلى أغلب الخدمات التي توفرها الدولة.

حققت هذه الحركة الاحتجاجية شرطا مهما من ضمن الشروط التي تجعل منها حركة اجتماعية، ويتمثل هذا الشرط في المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال سيرورة حركية خارجة عن مجال الدولة ومؤسساتها الرسمية وتنتشر بشكل أفقي. وسنبين لاحقا حدود هذا الشكل النضالي.

لقد اعتمدت هذه الحركة الاحتجاجية على جل أشكال الاحتجاج وهو ما يمنحها فرادة وتميزا من بقية الهبّات الاجتماعية. ومن هذه الأشكال الاحتجاجية نذكر:

*الاعتصام في مقرات السيادة مثل الولاية والمعتمديات.
*غلق الطرقات الرئيسية المؤدية لولاية القصرين والطريق الذي يوجد أمام مقر وزارة التشغيل.
*خياطة الفم من قبل بعض المعتصمين.
*إضراب الجوع.
مسيرات في الشوارع تقف أمام مقر الولاية.
*الاعتصام أمام وزارة التشغيل ردا على مخرجات الاجتماع الوزاري الذي انعقد في مقر وزارة التشغيل.
*مسيرة سيرا على الأقدام من ولاية قفصة إلى العاصمة بالنسبة لاعتصام ولاية قفصة.

تجدر الإشارة إلى طبيعة الحركة الاحتجاجيّة من حيث عفويّتها بمعنى أن الفاعلين فيها دائما ما يقومون بخطوات تصعيدية مباشرة دون تردّد وبحسب الإمكانيات الحاضرة والمتاحة عدديا على المستوى الكمي ولهذه العفوية حدود إذا دققنا التحليل من زاوية أن المحتجين يرفضون أشكال التنظّم الكلاسيكية.وهو ما يدفعنا للبحث عن إجابة لسؤالمهمّ نفهم من خلاله قدرة المناطق الهامشية على التعبئة والتحشيد،وهو: كيف اشتغل الإطار التأويلي لهذه الحركة الاحتجاجية ؟

كيف اشتغل هذا الإطار:

الانطلاق من تعريف وضعية ما بكونها إشكالية يجب تغييرها عند تحميل المسؤولية لطرف أو جهة ما، والمطالبة بمجموعة من المطالب وحثّ أفراد آخرين على المساهمة في التغيير المنشود. هذا النوع من التعبئة قام على جزءين أساسيين: الأول في علاقة بسياسة الإقصاء التي تعتمدها السلطة من خلال حذف اسم "رضا اليحياوي" من قائمة المنتدبين، حيث يختزل الأهالي هذا الفعل في كلمة "الحڤرة" أي الاحتقار أو الإقصاء.

يؤكد "دافيد سنو" على ارتباط فعالية التعبئة المرتبطة بالمجهودات المبذولة لتأطير الحركة الاحتجاجية وتوقفها ولو جزئيا على ثلاثة عناصر: الأول مصداقيتها التجريبية، أي قدرتها على إثبات مشروعيتها واقعيا والثاني وهو التناسب الخبراتي أي تناسب هذه الحركة بالنسبة للمطالب والشعارات المرفوعة التي ستؤطّر ضمن إطار الحركة بشكل لاحق، وثالثا وهو الأهم هنا: الإخلاص السردي[415] (narrative fidelity) وهذا العنصر الأخير وهو الأكثر أهمية هنا والمرتبط بقدرة الفاعلين على تنشيط الذاكرة الثقافية التي تتضمن بالنسبة للفاعلين عناصر حيّة لازالت متشبّثة بوقائع تاريخية متعلقة بتاريخ من الإقصاء والتهميش عبر حضور مكثف لسرد المظلومية التاريخية (اللامساواةالجهوية في السياسات العامةللدولة ما بعد الاستعمارية) لأهالي ومتساكني الولاية في الخطاب التعبوي، واستمرار ذلك بعد ثورة 17 ديسمبر 2010. هذا العنصر الذي كان له حضور مكثّف في الخطاب السياسي/الاجتماعي لمنتسبي الحركة الاحتجاجية، كان له الدور الأساسي في توسيع رقعة الاحتجاج بشكل سريع وحينيّ مع وسائل الاتصال الحديثة وشبكات التواصل التي كانت مساهمة بدرجة أولى في توسيع دائرة الاحتقان ومن ثم الاحتجاج، حتى وصل الأمر إلى كل من ولاية القيروان وجندوبة ومدنين وتطاوين وسيدي بوزيد وقفصة وباجة والكاف وزغوان وبعض المناطق التابعة لولاية صفاقس.وهي ولايات تشترك في نفس عناصر الذاكرة الثقافية التي تم تنشيطها من أول يوم في الاحتجاج.

يعدّ هذا التنشيط الحيوي للذاكرة الجماعية مشتركا سرديا فاعلاوأساسيا فيتحويلهذه الحركة الاحتجاجيةمن إطارها الجهوي إلى حركة طالت جهات أخرى تشترك معها في نفس

[415]:Snow(DA),Beneford(R.D.), "ideology, Frame Résonance, and participant Mobilization", art. Cit., P. 211.

المظلومية التاريخية، تمثلت في أغلب الولايات التي" لم يقع الاعتراف بمستحقاتها التنموية ولم يقع الاعتراف بالجميل الذي قدمه أهلها من شهداء وجرحى في ثورة الكرامة 17 ديسمبر 2010" حسب ما قاله ممثل معتمدية فريانة التابعة لولاية القصرين، وهو ممثل المعتمدية في التفاوض مع الأطراف الحكومية في جانفي 2016، مع العلم أن جل ممثلي الحركة الاحتجاجية الذين يمثلون كل الولايات وخاصةممثلو ولاية قفصة والقصرين الذين شملهم الاستبيان، كانت مطالبهم موحدة ومتعلقة بذات الغرض وهي التنمية، حيث كان جلّهم يعتبر نجاح الحركة الاحتجاجية 2016 رهين المصادقة على حلول جذرية لمعضلة التنمية وفتح أبواب الاستثمار في الجهات الداخلية بتحسين البنية التحتية وتوفير مرافق عمومية ملائمة لمناخ استثمار مناسب لتحسين أوضاع الولاية،

وثانيا: توسيع رقعة الاحتجاج، فكل حركة تعبوية تسعى دائما لحل معضلات التأطير في سياق حملات التعبئة من خلال تمديد إطارها الأساسي عبر دمج قيم كانت في البداية قيما عرضية بالنسبة للفاعلين داخل الحركة ولتصورهم الخاص الذي يؤولون به الواقع وطبيعة المشكل الذي يواجهون[416]،فالقيمة الأولىأو الهدف الأول الذي كان يتمحور حوله الاحتجاج هو التشغيل، فقد كانت في البداية مشكلة التنمية مطروحة لكن بشكل عرضي فقط، ثم تطوّر الخطاب والوعي بالنسبة للفاعلين داخل الحركة الاحتجاجية وأصبح يضمّ هذه القيمة الجديدة (التنمية) ويضعها كقيمة مركزية يقوم عليها الاحتجاج،فأصبحت هي الهدف المشترك بين جلّ الولايات التي التحقت بهذه الحركة الاحتجاجية، وهو ما ساهم آليا في توسيع رقعة الاحتجاج وتكثيف عدد المساندين لهذه الحركةوانخراط الولايات الأخرى في الاحتجاج دون المرور بأي سلطة تنظيمية مركزية، بل يكفي أن تتبنى الخط العام للحركة الاحتجاجية وهدفها الرئيسي المتعلق بالتنمية.

[416] : Snow(DA),Beneford(R.D.), "ideology, Frame Résonance, and participant Mobilization", art. Cit., P. 211.

ما من شك في أن هذه الحركة الاحتجاجية كانت تستمد مشروعيتها من شعارات الحركة الاجتماعية 17 ديسمبر 2010- 14 جانفي2011، لكن الخطاب الذي كانت ترتكز عليه في سردها للظلم والحيف الاجتماعي التي ينتج بشكل مستمرّ الفقر والبطالة والتي تمثل حسب تعبيرهم أحد تجليات السياسات العامة التي ميزت جهات عن جهات أخرى (حسب تعبير الناطق الرسمي باسم الحراك)، كانت ترتكز على تاريخ كامل من الإقصاء والتهميش منذ ما سمي بتأسيس الدولة الوطنية أي منذ خروج الاستعمار الفرنسي إلى الآن، وحتى الاحتقار أو ما يعبّر عنه في لغة التخاطب اليومي بلفظ "الحڤرة" يعتبرونه أسلوبَ الدولة المنتهج منذ قيامها سنة 1956 بالرغم من تمتّع هذه الجهات بموارد طبيعية هامة (الفسفاط في ولاية قفصة، والفلاحة وتربية الماشية في ولاية القصرين)، لتصبح طبيعة الدولة بالنسبة إليهم طبيعة إقصائية وتهميشية وهو ما يجعل سكّان هذه المناطق يلجؤون إلى الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي، لكي يتمتعوا بشروط العيش الكريم، فالدولة بالنسبة إليهم لا تمثلهم ولا تعنيهم بدرجة أولى، ولايعرّفون أنفسهم من خلالها (يقول أحد المعتصمين بولاية القصرين وهو ممثل عن معتمدية فوسانة: "لا يربطني بالدولة سوى بطاقة التعريف الوطنية") بل يعرّفون أنفسهم ويفتخرون بذواتهم من خلال انتماءات أخرى (القبيلة أو العشيرة) وهو ما يجعلنا نتساءل عن الشروط التي تم فيها اختيار ممثلي المعتمديات أي ممثلي الحركة الاحتجاجيةلكي يتفاوضوا نيابة عن المجموعة؟ يعني على أي أساس تم الاختيار وأغلبهم لا تمثل الدولة بالنسبة لهم سوى بطاقة هوية؟هذه الأسئلة هي التي سنحاول الإجابة عنها في العنصرين الموالِيَيْن.

البعد التعبوي للبنى الاجتماعيةالمحليّةوكيفية توظيفها في الاحتجاج:

انطلقت عملية الاحتجاج في أول الأمر أمام مقرّ ولاية القصرينيوم الأحد 17 جانفي 2016، حيث تحولت في اليوم الثاني إلى اعتصام داخل مقر الولاية، وكان عدد المعتصمين في البداية لا يتجاوز العشرين، فبعد تجاهل المسؤولين الجهويين وعدم تحملهم مسؤولية ما جرى من تجاوزات بحذف اسم رضا اليحياوي من قائمة المنتدبين قام المعتصمون بحركة تصعيدية تمثلت في تكثيف الاعتصامات في مقر ولاية القصرين وفي مقرات المعتمديات التابعة للولاية وتحوّلت الاحتجاجات من المطالبة بالتشغيل إلى المطالبة بحلول تنموية للجهة وتحميل المسؤولية للسلطة المركزية التي تمثّل حسب تصوّرهم المشكل والسبب الرئيسي في تفاقم نسبة البطالة ونسبة الفقر.

انعقد بعد خمسة أيام اجتماع وزاري يضم وزراء الحكومة مع المعتصمين بمقر ولاية القصرين، فبحكم خصوصية المشاكل التي تعترض كل معتمدية قرر المعتصمون أن يُنخِّبوا اثنين على كل معتمدية تابعة لولاية القصرين لغاية التفاوض حول الحلول التنموية، لكن الملفت للانتباه في عملية التنخيب هذه هي الشروط التي وضعت لتمثيل المعتمديات والتي لم تكن لها أي علاقة بالشروط التراتبية التي وضعت للتنظيمات الحديثة، حيث لم تكن المجموعة تنخّب منوّبيها على أساس الكفاءة المرتبطة بمدى معرفة الشخص للحقوق التي تقوم عليها المواطنة، يعني الحقوق التي بها تصبح مطالبهم شرعية أو مشروعة من الناحية القانونية، بل كانت مرتبطة أساسا بمن يملك ثقة المجموعة، أي من يملك رأسمال رمزي يُكسِبهُ مكانةً رفيعةً داخل الحشود المنتفضة، وهذا الرأسمال الرمزي[417] يرتكز على عنصرين أساسينوهما: الخبرة السياسية والنضالية في التفاوض وهي

[417]: الرأسمال الرمزي هو مفهوم يرجع لعالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو: يقصد به الموارد المتاحة للفرد نتيجة امتلاكه سمات محدّدة كالشرف والهيبة والسمعة الطيّبة والسيرة الحسنة والتي سيتمّ إدراكها وتقييمها من جانب أفراد المجتمع. ويعدّ الرأسمال الرمزي مصدرا للسلطة بحيث يمنح صاحبه مكانة اجتماعية في الجماعة التي ينتمي إليها، ويصبح للشخص كلمة أو رأي مسموع، قد يظن البعض أن مفهوم الرأسمال الرمزي هو ذاته مفهوم "الكاريزما" لدى ماكس فيبر، فلمفهوم الرأسمال الرمزي نقاط تقاطع لكن نقطة الاختلاف تكمن في كون ماكس فيبر جعل من مفهوم"الكاريزما" شكلا مخصوصا للسلطة بدلا من أن يجعله بُعدا لكل سلطة، فالرأسمال

بمثابة مراكمة لرأسمال نضالي/اجتماعي وسياسي، والعنصر الثاني يتمثل في الانتماء العروشي (القبلي) الذي يمثل أغلبية سكانية في المنطقة، فحتى إذا استوت قيمة التاريخ النضالي بين من تم انتخابهم لتمثيل الجهة، يتم اللجوء إلى مبدأ التمثيل العروشي، أي من ينتمي للعرش الأكثر تمثيلية من الناحية العددية في المعتمديات، وهو ما يترجم طبيعة النظام الاجتماعي الذي يرتكز على الوشائج الأولية المتعلقة بالقرابة الدموية الأكثر متانة بالنسبة للجهة المراد تمثيلها.

هذا الارتكاز لنظام العشيرة له بعد وظيفي قلّما يُلتفَتُ إليه، كما يعسر فهمه خارج المعيش اليومي لمن يسكن المناطق الداخلية وخارج أفق دلالاتهم، كما لا يمكن فهم هذا البعد الوظيفي داخل نسق ثنائيات الحداثة الأوروبية (حداثة/تقليد، رجعية/تقدمية)، التي لا تمثل فيها الروابط أو الوشائج الأولية المرتبطة بالقرابة الدموية سوى شكل من أشكال التخلّف والعيش داخل نمط حياة تسوده البربرية. فكون الاختيار يقوم على أساس قبلي في لحظات الصراع، يعني بالنسبة لهم الطريقة التي تملك أكثر نجاعة وفاعلية في تحقيق أكثر تعبئة وجذب وأكثر احتواء للفاعلين حول من يمثلهم، في إطار مواجهة السلطة، خاصة ونحن نتحدث عن حركة احتجاجية غير مؤقتة. فالعروشية أو التشبّث بالانتماء للعرش أو القبيلة يمثل نموذجا محدّدا من الانتماء القائم على الاندماج والتمايز بالنسبة للآخر الخارج عن هذا الانتماء، كما أنه قائمٌ أيضا على وحدة ضرورية دائما ما تستدعي نفسها حالما تصبح هذه الوحدة مهدّدة من الخارج وتصل في بعض الأحيان إلى حدّ التضحية بالنفس.

الرمزي يشير إلى درجات المكانة التي يكتسبها الفرد ويتمّ التعبير عن هذه المكانة أو القوة الرمزية من خلال علامات التمييز داخل الحقل.

وللتعمق أكثر في هذا المفهوم يمكن الرجوع الى كتاب "إعادة الإنتاج" لبيار بورديو، ترجمة: ماهر تريمش، المنظومة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، طبعة أولى 2007 ، ص56.

قد يَسِمُ البعض هذه الشروط المتعلقة بمن يمثل الفاعلين داخل الحراك الاحتجاجي بأنها شروط ما قبل حديثة أي شروط لا تقوم على مدى وعي الفاعلين بشروط وبحقوق المواطنة المجرّدة من الانتماءات التي يمكن أن تعلو أو تقوم مقام شروط الانتماء إلى الوطن/الأمة/الدولة، لكن هذه الحركة الاحتجاجية لم تكن تعنيها قضية الانتماء للوطن بقدر ما كان يعنيها التركيز على مدى وعي من يمثلهم بالمظلومية التاريخية التي تعرضت إليها الولاية مثلها مثل الولايات الداخلية.

فقد سعت هذه الحركة الاحتجاجية من خلال فعلها الجماعي إلى الاحتجاج بصفته فعلا كبيرا أو مكثفا شبيها بالفعل الجماعي واسع النطاق الذي جدّ طيلة فترة 17 ديسمبر 2010 إلى حدود 14 جانفي 2011، لوضع حد لسياسات الإقصاء والتهميش حسب تعبير الناطق الرسمي باسم اعتصام القصرين "وجدي الخضراوي"وهو ما أكده لنا أغلب الفاعلين داخل الحركة الاحتجاجية. لكن هناك طبعا فارق تعبوي لا ينتبه إليه أغلب الناس وهو مهم جدا وله دور محدّد في أفق الحراك الاحتجاجي، حيث تخلت فئة مهمة كانت تمثل كتلة حيوية في الحراك الاجتماعي 17 ديسمبر 2010، وغابت في الحراك الاحتجاجي 2016 رغم توسيع رقعة الاحتجاج الذي ضمّ أغلب الجهات المحرومة من منوال تنموي عادل، هذه الفئة هي ما سماها صدري الخياري "الكتيبة العمالية"[418] وهو ما يستدعينا لطرح سؤال مهم يتعلق أساسا بحدود الحركة التعبوية للحراك الاحتجاجي جانفي2016: لماذا تخلَّفتالكتيبة العمالية عن الالتحاق بالحركة الاحتجاجية جانفي 2016؟وهو سؤال في غاية من الأهمية في علاقة بحدود الإطار التعبوي لهذه الحركة الاحتجاجية موضوع الدراسة، كما سنحاوِلُ الإجابة عنه بطرح الفرضيات الممكنة في العنصر الموالي.

[418] : khiari Sadri, la contre révolution rampante, Contretemps, 04 mars 2016.

مناضل الهامش: هل هو فاعل جديد بعد ثورة 17 ديسمبر 2010؟

قد نختلف مع من يعتبر "مناضل الهامش" فاعلا جديدا بعد الثورة، فقد كان حضوره وتواجده بارزا على مدى تاريخ تونس ما قبل وما بعد الاستعمار، لكن داخل هذه الحركة الاحتجاجية التي كانت على نطاق واسع وشبيهة بالحركة الاجتماعية 17 ديسمبر 2010 أصبح مناضل الهامش أكثر فاعلية وأكثر جرأة وتمرّدا في تجاوزه لأشكال النضال الكلاسيكية، لكن من هو "مناضل الهامش" أولا؟ وبماذا يتمايز عن غيره؟

قلنا في ما سبق أن التهميش السياسي-الاجتماعي والثقافي في مرحلة ثانية دائما ما ارتبط بالجهات الداخلية كمقابل جغرا-سياسيللعاصمة والمناطق الساحلية (أو كما يسميها المؤرخ التونسي الهادي التيمومي بالتناقض الحادّ بين تونس الساحلية و "تونس الأعماق")[419] ، وهو تهميش مرتبط بسياسات دولة ما بعد الاستعمار التي ركّزت جهودها على بناء مؤسسات وأجهزة الدولة الحديثة ومرافقها العمومية[420] والمؤسسات التابعة لها في العاصمة والمناطق الساحلية،وهو الدافع الأساسي الذي حمل القائمين على السلطة على توفير قسط كبير من مواردالدولة فيالخزينة العامة إلى هذه الجهات بعينها، وبالتالي حرمت بصفة آلية المناطق الأخرى من موارد أساسية من الخزينة العامة للنهوض بواقعها ولتطوير أنماط عيشها، وهو ما جعل من هذه المناطق غير قادرة على مجابهة قساوة الحياة بحكم عدم توفر الوسائل والموارد الممكنة لذلك. زد على ذلك تزايد نسبة الهجرة نحو المدن منذ سنة 1956 وتراجع سكان الأرياف تراجعا سريعا منذ فشل تجربة "التعاضد"، وانخراط السلطة الحاكمة في سياسة اقتصاد السوق، وتزايد الاستقرار في المدن والقرى، وهو ما جعل من التناقض الحاصل بين المناطق الداخلية وبين تونس

[419]: الهادي التيمومي، "1956-1987"، دار محمد علي الحامي، نهج محمد الشعبوني-عمارة زرقاء اليمامة 3027 صفاقس : الجمهورية التونسية، الطبعة الثانية: 2008، ص 143.

[420]: هذه التفاوتات الجهوية في توزيع الثروة وإمكانات الإنتاج تعود إلى حقب ما قبل الاستعمار، إلا أن العديد من التوجهات الاقتصادية لدولة ما بعد الاستعمار عمّقت هذا التفاوت، خاصةً بعد توخي سياسات اللبرلة والتعديل الهيكلي انطلاقاً من ثمانينات القرن الماضي..

الساحلية ينتقل بدوره للمدن الكبرى حتى صار هذا التناقض ينقسم حسب رأي الهادي التيمومي إلى ثلاثة أصناف من الأحياء: "أحياء الميسورين" وأحياء "مستوري الحال" (التي سيتمّ إعطاؤها محمولًا طبقيًّا فيما بعد وسيتمّ تسميتها بالطبقة الوسطى) و"أحياء الهامشيّين" ، هذا الهامشي(طبعا نحن نتحدث هنا عن الهامشي الذي يطالب بأحقية جهته كجهة مهمشة سياسيا ومحرومة من تنمية عادلة تتحقق من خلالها شروط العيش الكريم) هو الذي تُستجمع فيه أغلب شروط التمرّد على النظام بحكمسياسة الإقصاء المدولن أو الدولاتي التي دائما ما تُمارس عليه ودائما ما تُلاحقهحتى وإن هاجر منطقته الأم.

فطوال تاريخ تونس ما بعد الاستعمار، لم تكن سياسة الإقصاء الاجتماعي مبنية على أساس طبقي بل كانت ولازالت مبنية على أساس جهوي، هذا ما اتضح من كلام الفاعلين داخل الحركة الاحتجاجية، حيث لم يتم إدماج المناطق الداخلية ومنها القصرين في السياسات العامة التي تجلب الاستثمار حتى تجرّ معها مواطن شغل حيوية. فمنذ قيام دولة "ما بعد الاستعمار" إلى اليوم، فإن كل التحولات الكبرى المتعلقة والمتزامنة مع الأحداث السياسية-التاريخية الكبرى والتي أسفرت عن تغييرات في شكل النظام السياسي، انطلقت شرارتها من "تونس الأعماق" وحينما تنتقل إلى المدن الكبرى لا تجد من حاضنة شعبية سوى تلك الأحياء الهامشية، حتى في الفترة البورقيبية وأحداث الخبز خير دليل على ذلك (أحداث أو انتفاضة الخبز، هو الاسم الذي أطلق على الاضطرابات التي عرفتها تونس في جانفي 1984 بعد زيادة سعر الخبز وعدد من السلع الأساسية، انطلقت أحداث انتفاضة الخبز لسنة 1984 من مدينة دوز بالجنوب التونسي بمناسبة السوق الأسبوعية في 29 ديسمبر 1983 في شكل مظاهرات أدت إلى المواجهة بين المتظاهرين وقوات النظام العام)، وأحداث الصراعات الدموية مع الاستعمار وصمود ‘الفلاقة ’ وهي قوات مسلحة

مقاومة للاستعمار الفرنسي، حيث كانت هذه القوات متمركزة أساسا في جبال المناطق الداخلية وفي صحراء الجنوب التونسي.[421]

لم يكن استدعاؤنالهذه المقاربة التاريخية من قبيل الإسراف في الكلام، بلإنّ الغاية من ورائها هو فهم ورصد الشرارة الأولى التي دائما ما تنطلق منها الصراعات السياسية الكبرى ذات المضمون الاجتماعي كصراع ينشد تغييرا سياسياواجتماعيا. فبحكم أن المناطق الهامشية هي الأكثر تضرّرا من السياسات العامةعلى مرّ التاريخ، فإنمتساكني المناطق الهامشية هم أكثر منيحملون إلى الآن مخزونا نفسيا (ثقافيا و تاريخيا) يدفعهم إلى التمرّد على سياسات الأنظمة الحديثة والتي عمّقت بدورها التفاوت الجهوي لسياسات الأنظمة ما قبل الحديثة (من أبرز الأمثلة التي يمكن رصدهاحول الثورات التي اندلعت ضد الأنظمة ما قبل الحديثة هي ثورة علي بن غذاهم وهي الثورة الشعبية العارمة التي اندلعت سنة 1864 ضد نظام محمد الصادق باي، وقد سميت على اسم قائدها علي بن غذاهم فقد كان السبب المباشر لاندلاعها هو مضاعفة الدولة لضريبة الإعانة من 36 ريالا إلى 72 ريالا تونسيا، إلا أن لها جذورا أخرى أهمها تنامي النفوذ الأجنبي في البلاد. تمردت عدة قبائل في وسط وغرب البلاد وامتدت الثورة بعدها لتشمل عدة مناطق في الساحل والجنوبفالهامش[422] يمثل الفئة التي دائما ما تبادر بالثورات التي تنادي بإسقاط/تغيير

[421]: طبعا كل التحركات دائما ما تنطلق من جهة الوسط رغم أن نسب الفقر في بعض المناطق الشمالية تفوق نسب الفقر في المناطق الداخلية، لكن الجهات الداخلية هي الجهات الأكثر تهميشا بالنسبة إلى جهات الشمال في علاقة بانعدام ظروف التمتّع بالتجهيزات العمومية والخدمات الحياتيّة وذلك خدمةً لبارونات التهريب التي دائما ما يكون لها نفوذ كبير في القرارات الكبرى داخل الجهات الداخلية، فمناويل التنمية غير العادلة تخدم مصالح هذه البارونات لغاية الحفاظ على مصالحها الخاصة والتي تتمثل أساسا في اليد .العاملة العاطلة عن العمل التي تلجأ للعمل في الاقتصاد غير المهيكل من أجل توفير لقمة العيش.
للمزيد من التعمّق في كل ما له علاقة بالتهريب وعلاقته بالتنمية المحلية في المناطق الداخلية يمكن الاطلاع على كتاب "التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي الليبي (1988- 2012): تشخيص وآفاق ضمن عولمة متخفية" لكاتبه كمال العروسي وهو كتاب صادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

[422]: نحن نتحدث عن هامش اجتماعي مركّب، يتقاطع فيه الجغرافي والطبقي والثقافي، فتتنازعه تصنيفات عديدة بحسب المدخل:
جغرافيّا: ينتمي الهامش الاجتماعي إلى الأطراف الواقعة على تخوم المراكز الحضرية، فهو يتوزع بين الأحياء الشعبية في المدن الكبرى والطبقات الفقيرة في المناطق الداخليّة.
ثقافيا: يمثل الفئات المحافظة على مقوّمات الثقافة المحليّة من عروبة وإسلام وثقافات قديمة أخرى ولو اختلفت أشكال الانتماء إليهما، ضدّ الثقافات الوافدة وعلى رأسها الثقافة الأوروبية الوافدة منذ فترة الاستعمار الفرنسي.
طبقيا: فقراء ضد الأغنياء مع جزء من ميسوري الحال غير المستفيدين من العملية الاقتصادية التي يديرها نظام سياسي مركزي

الأنظمة السياسية، فهو فعليا محرّك أساسي للتاريخ المحلّي، والعنصر الحاضر المشترك في هذا التاريخ، حيث يتمثل حضوره في كونه العنصر المحرّك والدافع لتغيير السياسات العامة ومنظومة الحكم السياسي وظهور الأنظمة السياسية الجديدة.

ما من شكّ في أن ثورة الكرامة 17 ديسمبر 2010 كان خزّانها الرئيسي متمثّلًا في القواعد النقابية مع حشود من الشباب العاطل عن العمل الذي لم تستوعبه المنظمات النقابية ولا منظمات المجتمع المدني آنذاك، لكن الحركة الاحتجاجية جانفي 2016 كان وقودها الأساسي هو الشباب العاطل عن العمل وخاصة الشباب الحامل لشهائد مهنية وجامعية (100% شباب أصحاب شهائد علمية)، لكن هذه المرة تخلّفت المنظمات النقابية عن التحريك وعن التعبئة وانحصر مجال فعلها في المساندة وفي دعم المعتصمين (وهو ما يؤكده لنا الناطق الرسمي باسم الاعتصام بولاية قفصة حيث ساهم الاتحاد العام التونسي للشغل بدعمهم طيلة مدة المسيرة –التي كانت على الأقدام-)على عكس ديسمبر 2010 وعلى عكس مراحل الصراع ضد حكومة الترويكا في 2012، 2013، و2014، لم تكن القضية تعني المنظمة الشغيلة بالأساس، فهدفها الأساسي هو الدفاع عن حقوق الشغالين، وهي غير قادرة على الدفاع عن حقوق المعطلين ما عدا بعض الاستثناءات.

فإذا كانت الحركة الاحتجاجية تسعى لنيل حقوق المعطلين عن العمل والبحث عن حلول جذرية لما وصلت إليه نسبة البطالة والفقر(بلغت نسبة البطالة في تونس 15,6%في 2016 مقابل 15,2 في سنة 2015 حسب ما أفاد به المدير العام للمعهد الوطني للإحصاء الهادي السعيدي حينها) [423]من خلالإجبار السلطة السياسية على إيجاد حل بوضع منوال تنمية عادل للولايات الداخلية، لكن هذا الإطارالتنظيمي النوعي أو الفئويلم يساعد على توسيع مجال التعبئةحتى يضمّ الجهات والفئات الأخرى غير المقتصرة على الجهات

[423]:جريدة الصباح نيوز التونسية، العدد الصادر في 24 فيفري2016.

والولايات المحرومة من منوال تنمية عادل. فقد كانت التعبئة محدودة فئويا (بالنسبة إلى الفئة الشغيلة) بالرغم من توسّعها على كامل الجهات الداخلية (قفصة، القصرين، سيدي بوزيد، القيروان، جندوبة، باجة، مدنين، بن قردان، تطاوين، زغوان..) وهذا راجع لعاملين اثنين الأول وهو المتعلق بخصوصية القضية المركزية من جهة، والتي صارت تتعلق بالتنمية لا بالدفاع عن حقوق الشغالين وثانيا بحكم عدم فاعلية المشاركين المحتملين وهم الطبقة الشغيلة في هذا الحراك الاحتجاجي، إما لضعف تمثيلية الشعارات لهم،ما جعل الطبقة الشغيلة لا ترى لنفسها موقعا داخل هذه الحركة الاحتجاجية أو لغياب الوعي بمشكل العدالة الاجتماعية الذي سيعود بالنفع على كل الطبقات الاجتماعية ككلّ، فقد دافعت هذه الحركة عن حق الجهات الداخلية في منوال تنمية عادل لغاية الحد من البطالة والفقر بعد أن ملّت من الوعود التسويفية، حسب كلام جل الفاعلين، ولم توسّع شعاراتها نحو الدفاع عن حقوق الشغالين وحقوق أخرى قد تمس بشريحة أخرى من المجتمع حتى تكثف التعبئة فئويا،أو لمشكل داخلي يتعلق بالترتيب الهرمي داخل اتحاد الشغل.

التحاق اعتصام ولاية قفصة بالعاصمة سيرا على الأقدام:

لم تلتحق الحركات الاحتجاجية الأخرى بالعاصمة عدا بعض الشباب من الحركة الاحتجاجية بولاية جندوبة أمام مقرّ وزارة التشغيل وكذلك الحركة الاحتجاجية القادمة من ولاية قفصة سيرا على الأقدام، وذلك لأسباب عدّة، نذكر البعض منها: الحركة الاحتجاجية بمعتمدية الفحص من ولاية زغوان، حيث اجتمع صبيحة 17 جانفي 2016 ثلاثون من الشباب العاطلين عن العمل واتجهوا للاحتجاج أمام مصنع "Autoliv" بالمنطقة الصناعية بمعتمدية الفحص تنديدا بالتمييز الجهوي الذي يقع دائما في الانتداب، حيث عمد مالك المصنع كغيره من مُلاّك المصانع بالمنطقة الصناعية إلى عدم انتداب الشباب العاطلين عن العمل من أهالي المنطقة (معتمدية الفحص) حسب قول

أحد ممثلي الاعتصام "صبري بن سليمان"، وقال: "دائما ما يقع انتداب شباب من الولايات الأخرى كسليانة وجندوبة ومعتمدية بوعرادة التابعة لولاية سليانة ومن معتمدية السرس التابعة لولاية الكاف"، فنفّذ الشباب وقفة احتجاجية أمام أحد أكبر المصانع في المنطقة الصناعية "Autoliv" احتجاجا على هذا النوع من التمييز السلبي، ثمّ قرّر المسؤولون بالجهة وعلى رأسهم المعتمد أن ينعقد اجتماع مع المعتصمين ومع ملاّك المصانع، فكانت مخرجاته متمثلة في وعود بانتداب المعتصمين في ظرف لا يتجاوز ثلاثة أيام، لكن ما حدث فيما بعد حسب ما أكده "صبري بن سليمان" هو "التنكّر من قبل مالك المصنع لوعوده بقوله: "أنا ما يُحْكُم فيّا حد ونعمل كان إلي في رأسي" (بمعنى لم تعد تهمني تلك الوعود)، فتطوّرت أوضاع الاحتجاج بعد ذلك وتوسّعت رقعته لتشمل أهالي المنطقة ككل ومن ثم المعتمديات الأخرى كمعتمديتي "الناظور" و"بئر مشارقة"، فقد أصبحت هذه الحركات الاحتجاجية تطالب بمنوال تنمية عادل للمعتمدية والولاية ككل.

أما فيما يتعلّق بالمسيرة التي نفّذها سبعةٌ وخمسون شابًّا من بينهم فتاة وامرأة، وهي مسيرة نفذها هؤلاء الشباب سيرا على الأقدام من ولاية قفصة، ووصلوا إلى العاصمة حيث منعتهم قوات الأمن يوم الاثنين 8 فيفري 2016 من الوصول إلى ساحة القصبة بالرغم من تمكُّنِ ثلاثة من المعتصمين من الدخول إلى مقرّ رئاسة الحكومة لتقديم مطالبهم المتعلقة بأزمة التشغيل والتنميةوالنقص المتزايد في الماء الصالح للشراب والذي يتسبب فيه قطع المياه مرات عديدة في السنة ، كذلك التحقت مجموعة من المعتصمين من ولاية تطاوين بساحة الحكومة بالقصبة ونفّذوا هم بدورهم اعتصاما لمدة يوم واحد من أجل تقديم مطالبهم المتعلقة بالتنمية لرئاسة الحكومة.

وقد وقع تسويف المعتصمين أمام ولاية قفصة ومماطلتهم حسب كلام أحد ممثلي اعتصام ولاية قفصة "جهاد عميرة" مع عدم الأخذ بجديّة ملف التشغيل ومشكلة التنمية بالولاية، بالرغم من أنهم تكبّدوا عناء القدوم سيرا على الأقدام من ولاية قفصة التي تبعد عن العاصمةحوالي 350 كيلومترا ،وبالرغم من كونهم جاؤوا محمَّلين ببرنامج تنموي كامل، يقترحون فيه اقتطاع 20% من عائداتالفسفاط بولاية قفصة للمشاريع التنموية للولاية طالما أن الدولة غير قادرة على جلب المصانع والاستثمارات الكبرى حسب كلام والي قفصة حينما تفاوض مع المعتصمين قبل قدومهم إلى تونس، وكانت المسيرة قد نفّذت كردّ فعل على تجاهل الوالي الذي قال لهم حرفيا "اذهبوا وأشعلوا النار في أجسادكم"، ورغم مطالبة الناطق الرسمي "حسني الصالحي" حينما اجتمع مع "السيد بلال" (هو المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالملفات الاجتماعية) بإعطاء مهلة للحكومة مدّتها تتراوح بين الثلاث والخمس سنوات على أمل أن تنطلق الحكومة في تنفيذ برنامج تنموي بالجهة يتمثل عموما في توفير بنية تحتية ومرافق عمومية تجلب وتشجع على الاستثمار، إلا أنّ المستشار السيد بلال والحكومة التي يترأسها السيد "الحبيب الصيد" كان موقفهما سلبيّا جدا بالنسبة لانتظارات المعتصمين، فلم يكن مستشار رئاسة الحكومة متجاوبا مع سقف المطالب التي قدّمها الناطق الرسمي باسم اعتصام قفصة حسب كلامه حيث قال لهم :"الشباب الكل في تونس عاطل عن العمل وأنتم لستم استثناء"، وهو ما زاد من موجة الاحتقان في صفوف المحتجين فقرروا الذهاب إلى ساحة القصبة لكن وقع صدّهم وتعنيف البعض منهم من قبل الشرطة.

فقد اعتبر المحتجون على لسان ناطقهم الرسمي أن هذه المسيرة باعتبارها فعلا اجتماعيا،طيلة ثمانية أيام، تمثّل بالنسبة إليهم حركة رمزية حاولوا أن يُبيّنوا من خلالها حجم المعاناة والظروف الاجتماعية القاسية التي يمرّ بها المتساكنون بولاية قفصة، ولعلّ لغة الأرقام خير دليل على ذلك حيث كشف المعهد الوطني للإحصاء يوم 17 أوت 2016،

عن نسب البطالة حسب ولايات الجمهورية بالنسبة للثلاثي الثاني لسنة 2016، حيث احتلّت ولاية تطاوين المرتبة الأولى من حيث ارتفاع البطالة بـ32% تلتها ولاية قفصة في المرتبة الثانية بـ28,2%.[424]

لكن العنصر الأساسي الذي زاد من موجة الإحباط في صفوف المعتصمين هو التجاهل الذي قوبلت به هذه المسيرة، بالرغم من المراسلات العديدة التي أرسلوها لرئاسة الحكومة باسم رئيس المنتدى التونسيللحقوق الاجتماعية والاقتصادية، فرئاسة الحكومة لم تجب عن الرسائل، مما دفع البعض من المعتصمين إلى محاولة الانتحار.

فحتى محاولات الاحتجاج الجماعي من كل من معتصمي ولاية قفصة ومعتصمي ولاية القصرين في شارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة في آخر شهر فيفري 2016، لم تغيّر شيئا بالنسبة للمعتصمين، حيث استمرّ الموقف الحكومي في التجاهل حسب كلام الناطقين الرسميين باسم الاعتصامات (القصرين وقفصة). إلى أنقدم مجموعة من النواب على رأسهم النائب كمال الحمزاي اقتراحا يتمثل فيانتدابمجموعات من المحتجين وفق قوائم ويتم انتدابهم على دفعات مقابل إنهاء الاعتصام، وقد تم رفض هذه الحلول من قبل المعتصمين بحكم أنها لا تضع مشكلة التنمية كمحور للنقاش والحوار. كما أن هذه الحلول حسب موقف المعتصمين لن تقضي على مشكلة البطالة والفقر ونقص الموارد والمياه الصالحة للشراب بالجهة (حسب ماأفادنا به ممثلمعتصمي معتمدية ماجل بن عباس وهو عبد اللطيفي فإن انقطاع المياه يكون بمعدل مرة كل أسبوع مع غياب تام للمرافق العمومية والفروع البنكية وحتى الفروع التابعة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، والشركة الوطنية للكهرباء والغاز).

[424]:المعهد الوطني للإحصاء يكشف عن نسب البطالة حسب ولايات الجمهورية، موقع كابيتاليس، 17 أوت 2016.

"السيستام هوّ هوّ وما تبدّل شيء":

هذا التكثيف الفئوي الذي كان ينقص الحركة الاحتجاجية جانفي 2016 التي انطلقت من ولاية القصرين، هو العامل الوحيد الذي كان يمكن أن يحوّل المشكل المركزي الذي قامت عليه هذه الحركة الاحتجاجية من مشكل بسيط مرتبط بفشل إجرائي للأداء الحكومي إلى مشكل مرتبط بنيويا بالنظام، ومن ثم يمكن أن يكون الحل المرتبط بالمشكل هو إسقاط النظام، وهو نفس سياق التطورات الذي حَصُل في الحركة الاجتماعية الثورية بين 17 ديسمبر2010 إلى حدود 14 جانفي 2011. حيث تكاتفت جلّ العناصر الفئوية للمجتمع التونسي على شعارات متعدّدة "خبز وماء وبن علي لا" "شغل حرية -كرامة وطنية" وأفرزت في آخر الأمر بشكل ديالكتيكي شعارا موحّدا "خبز وماء وبن علي لا" كشعار يرمز لسقوط النظام.

لكن الشعار الذي دائما ما يتكرّر داخل الحركة الاحتجاجية جانفي 2016 هو "ما تبدّل شيء والسيستام هوّ هوّ"، أي لا شيء تغيّر هنا بعد 2010، ولم يكن الانتقال الديمقراطي يعنيشيئا بالنسبة للفاعلين طالما أن القائمين على السلطة لم يعترفوا بمستحقاتهم التنموية. بل على العكس وقع احتقارهم وممارسة الهرسلة البوليسية عليهم طوال فترة الاعتصام أمام وزارة التشغيل سواء بالنسبة لمعتصمي ولاية القصرين أو بالنسبة لمعتصمي ولاية قفصة في مقر اعتصامهم بمنطقة المنتزه وبولاية بن عروس ، فبعد فشل الحوار الوزاري الذي جدّ صبيحة يوم الثالث من الاعتصام، وهو ما غذّى منسوب الاحتقان داخل صفوف المحتجين، أقدم البعض من معتصمي ولاية القصرين على خياطة أفواههم والبعض الآخر على غلق الطريق الذي يقع أمام مقر وزارة التشغيل بتونس العاصمة.

"السيستام هو هو" بمعنى أن النظام بنيويا لم يتغير بشكل جذري، والنظام ينتج نفس منظومة الإقصاء الاجتماعي المبنية على عنصرية جهوية متجسّدة في مناويل التنمية غير عادلة وغير متكافئة جهويا والتي تتمظهر في التوزيع غير العادل لموارد الخزينة العامة المخصصة لكل ولاية ولكل جهة، حسب كلام الفاعلين داخل الحركة الاحتجاجية جانفي2016. وبالتالي قامت هذه الحركة على وضع حد لسياسة الإقصاء هذه "حتى تلتفت لنا السلط المعنية وإلى مشاكلنا الحقيقية" حسب تعبير الناطق الرسمي باسم اعتصام ولاية القصرين "وجدي الخضراوي"، فبالنسبة للفاعلين داخل الحركة فهم تقريبا مجمعون على "فشل الطبقة السياسية ككل في الدفاع على مطالبهم وفي جعل المسألة الاجتماعية ومشكل مناويل التنمية غير العادلة مركزا لاهتماماتهم ولفعلهم السياسي". وهو ما دفع بالمحتجين والفاعليين داخل هذه الحركة الاحتجاجية بالتمرّد على الأطر وأشكال النضال الكلاسيكية التي تنتهجها الطبقة السياسية في فعلها السياسي (حزب، منظمة، جمعية..) والتي لم تعد تتلاءم مع أفق انتظاراتهم من الفعل السياسي-الاجتماعي بعد 2010.

تقهقر مشروعية النظام السياسي وحدود الحركة الاحتجاجية

يبدو أن أحداث جانفي 2016 أحدثت منعرجا جديدا في أشكال الحركات الاحتجاجية الجماهيرية ذات الإطار الواسع، حيث لم يعد الفعل الجماهيري الكبير يقتصر على التعبئة الحزبية والسياسية كشكل من أشكال الفعل السياسي الكلاسيكي الذي يستوجب المرور عبر التنظيمات التي توفرها وتتيحها الدولة الحديثة والتي ينحصر حدود الفعل الجماعي فيها في نطاق السقف الليبرالي للحريات، ولا حتى على الانفجارات الاجتماعية الكبرى التي تطالب بإسقاط النظام كالحركة الاجتماعية 17ديسمبر 2010-14 جانفي2011، لكن هذا

لا يعني أن هذه الحركات الاحتجاجية ذات النطاق الواسع تسير عكس سيرورة الحركة الاجتماعية ديسمبر 2010-14جانفي 2011، كسيرورة للفعل الجماعي السياسي ذو المضمون الاجتماعي، سيرورة غايتهاالأولى والأخيرة تحقيق العدالة الاجتماعية، بل على العكس فإن هذه الحركة جاءت لتضع حدّا لفشل الطبقة السياسية في تسيير الشأن السياسي ككل، ووضع حدّ لسياسات الإقصاء الاجتماعي المبنية على أساس جهوي والتي تحرم متساكنيها من منوال تنمية عادل قادر على أن يوقف نزيف البطالة والفقر بولاية القصرين مثلها مثل الولايات الداخلية الأخرى، فقد كان الفاعلون داخل هذه الحركة يعتمدون في مفاوضاتهم على المحاججة بالفصل 12 من الدستور التونسي المتعلق بتفعيل منوال تنمية عادلة بين الجهات « تسعى الدّولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعيّة والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي»، لكن الحكومة لم تستجب لمطالبهم ولم تقدّم لهم سوى التسويف والمماطلة حتى استنزفت قوة وفاعلية الحركة الاحتجاجية التعبويّة وطاقة الفاعلين ، حتى انتهت بعد مرور سنة وشهرين تقريبا من اعتصامهم أمام مقر وزارة التشغيل.

وهو ما يجعلنا لا نكتفي بالقول بأن النظام السياسي فاقد للشرعية فقط، أي بما يعنيه من عدم موافقة ممارساته مع البنى الفوقية للمجتمع (البنى الفوقية هو مفهوم ماركسي والمقصود به هو المؤسسات التي تقوم بتوزيع السلطة داخل المجتمع وهي التي تعكس علاقات الإنتاج السائدة والقوانين والثقافة والنظريات السياسية التي تتعلق بالنظام)، وهو ما يعبّر عنه البعض بـ"غياب الإرادة السياسية" في تطبيق ما جاء في الدستور وما جاء في القوانين التشريعية، بل نذهب إلى حدّ القول بأنّ هذا النظام فاقدٌ للمشروعية أي فقدانه للصلاحية التمثيلية للمجتمع أو لأغلبه، فالنظام السياسي ومن يمثّله مؤسساتيا لا يعترف بأن هناك خللا إجرائيا وأنه حدث أو وقع تقصير منه بالتالي سيصلح ذلك الخلل كما ادّعى في البداية على لسان رئيس الحكومة بأنه سيتم توفير خمسة آلاف موطن شغل، بل أصبح

يرفض فعل الاحتجاج ويعتبره احتجاجا غير شرعي من ناحية الشكل في البداية ثم من ناحية المضمون (وهو ما صرح به وزير التشغيل عماد الحمامي ورئيس الحكومة الحبيب الصيد في المجلس الوزاري بقولهما " احتجاجكم غير مقبول فنحن لا نملك حلولا حينية الآن") وهو ما تجسّد أيضا في الهرسلة والمضايقات البوليسية والتهم العدلية التي طالت ممثلي اعتصام ولاية القصرين وقفصة بدعوى "تعطيل حرية"، بالإضافة إلى عدم تواجد إرادة سياسية جديّة لبلورة منوال تنمية عادل للمناطق الداخلية من خلال مراجعة مخططات التنمية الخاص بكل جهة، أو حتى تسخير خبراء أكفاء لفتح ملف التنمية بصفة عاجلة وفوريّة، وهو ما يعكس ما جاء على لسان الناطق الرسمي باعتصام القصرين"وجدي الخضراوي" بقوله "هؤلاء أي الفريق الحكومي لا يمثلوننا ولا يمثلون إرادة أغلب الشعب التونسي الذي يبحث عن كرامته"

جلّ الأنظمة السياسية تبدأ بالسقوط حينما تفقد مشروعيتها وصلاحيتها التمثيلية لجزء كبير من مجتمعها، فتلجأ للمضايقات والهرسلة البوليسية وتكميم الأفواه على شاكلة الأنظمة المستبدّة، ومن ثم تدفع حتميا هذه الممارسات نحو انفجارات اجتماعية أخرى قد تنبئ بسقوط جزء من النظام على شاكلة الحركة الاجتماعية 17 ديسمبر 2010، أو تكون موجة احتجاجية واسعة على شاكلة الحركات الاحتجاجية التي تسير في سيرورة الحركة الاجتماعية 17 ديسمبر 2010 كالحراك الاحتجاجي" القصرين وقفصة" وغيرها من سنة 2016، وحراك الكامور في 23 أفريل 2017 ، وقضية هنشير معمّر بجمنة في 9 أكتوبر 2016، وهي كلها أسباب موضوعيّة تُنْبِئ بانهيار النظام السياسي الفاقد للمشروعيّة.

لكن هذه الحركة الاحتجاجية إنما تفتقد لعنصر مهم قادر أن يحولها إلى حركة اجتماعية قادرة للذهاب مباشرة نحو الهدف المطلوب منها والمتمثّل في ترجمة واقع "اللاعدالة" في تعبيرةسياسة-اجتماعية تختزل فيها أسباب وضعية "اللاعدالة" وتطرح فيها بديلا عن

هذه الوضعية بشكل مُقنع بالنسبة للمعنيينبها. ، حتى يبقى هذا التحوّل رهين اتحاد كل الحركات الاحتجاجية باختلاف مطالبها المشروعة لا على مطلب مركزي موحد في الزمان والمكان بل على استراتيجية نضال ومواجهة، قادرة على استيعاب الدرس وفهم حركة التاريخ وطبيعة السلطة التي لم يعد فيها الحكم والسياسة مستقلين عن نظام التحكّم العابر للحدود القومية ومصالحه، "فأشكال التحكم يتم اجتراحها عبر سلسلة من الهياكل والوظائف الدولية"[425] بالتالي استراتيجية لا توحّد كل هذه الحركات المتشظيّة ذات المطالب المختلفة في مركز أو قالب واحد يصادر مشروعية الحركات الاحتجاجية الأخرى، بقدر ما تضع هذه الاستراتيجية ترتيبا عقلانيّا لـ"سلم الفعل الجماعي" يضعه المثقف المحايث للجماهير ولمعاناتهم، وفقا لسلّم اهتمامات الشعب والجماهير المنتفضة التي تطالب بالعدالة الاجتماعية، العدالة الاجتماعية كصيرورة ثورية والتي طالبت بها الحركة الاجتماعية منذ اندلاعها يوم 17ديسمبر 2010، قبل أي مطلب آخر قد يكون مُسقطا على ترتيب سلم اهتماماتهم.

وهو ما يدفعنا إلى القول بأنّه لم يبق للمثقّف المحايث للجماهير اليوم من أدوار قادرة على إحداث تأثير في صلب الحركات الاحتجاجية وعلى استراتيجية فعلها الجماعي حسب رأينا، سوى ترتيب "سلم الفعل الجماعي" من الناحية النظرية، دون الانجرار إلى حلول قديمة مترهّلة قد تدجّن هذه الحركات الاحتجاجية بشتى أنواعها إلى معاقل نضالية تقليدية، لا تستطيع أن تنجز الفعل الجماعي بالفاعلية المطلوبة ،"فنستطيع اليوم، أيضا، أن نرى أن الأشكال التقليدية للمقاومة، مثل المنظمات العمالية المؤسساتية التي تطورت خلال الجزء الأكبر من القرنين التاسع عشر والعشرين، قد بدأت تفقد قوتها. لا بد مرة أخرى، من اختراع نمط جديد من أنماط لمقاومة "[426]، أنماط جديدة للمقاومة تكون خارج المجال السياسي التقليدي/الرسمي حيث يفقد دائما هذ الأخير قدرته على تمثيل شعب ما وفق

[425]: مايكل هاردت وأنطونيو نيغري، "الإمبراطورية، امبراطورية العولمة الجديدة"، ترجمة وتحقيق: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى: فيفري 2002، ص، 449-450.
[426] : المرجعنفسه.

أفق انتظاراته بنفس المسافة التي يفقد فيها النظام السياسي مشروعيته. وهي أنماط للمقاومة تحمل فاعلية أنجع وعمق تعبوي يدفع نحو المنشود.

خاتمة:

ما يمكننا استخلاصه حول كل ما جاء في هذه الورقة هو أنّ هذه الحركة الاحتجاجية (جانفي 2016) الكبيرة والواسعة جغرافيا، لا يمكن اعتبارها حركةً اجتماعيةً ذاتُ مشروع ثقافي (أي حركة تحمل تصوّرا جديدا لنموذج ثقافي للمجتمع) تطالب بإسقاط النظام، أي "عمل جماعي يهدف إلى تأسيس نظامجديد للحياة"[427]، وهو عمل يتّجه نحو تدعيم موقف اجتماعي قائم لكنه موقف لم يرسم أفقا محدّدا لفعل التغيير بعد. لكن هذه الحركة الاحتجاجية حقّقت الشرط الأولي والأساسي لكل حركة اجتماعية ذات مشروع ثقافي وهو: الرفض الجذري لمشاريع الطبقة السياسية الحالية بشتى توجهاتها وهو ماتجسّده وسائل الاحتجاج والتعبير السياسية-الاجتماعيةالتي تقعخارج مجال المؤسسات الرسمية السياسية الموجود كما يقول انتوني غيدنز، والتي ترجمت من خلال هذه الوسائل رفضها لمستوى خطاب الطبقة السياسية ككل بيسارها ويمينها.

إن الهامش كما أوضحنا سالفا هو محركٌ للتاريخ لكونه دافعا أساسيا للانتقال إلى نظام اجتماعي جديد، لكنتاريخيا دائما ما يقع هذا الانتقال تحت قبضة خيارات ترسمها لاحقا نخب سياسية/ثقافية تابعة للمركز السياسي، حيث تمارس هذه النخب هيمنتها على الحركات الاحتجاجية الكبرى، بدل استيعابها وتحويلها إلى حركة اجتماعية ترسم من خلالها مستقبلا جديدا.فيقتصر بعدها طموح هذا الهامش الاجتماعي على أن يكون محض ظل لهذه الخيارات التي تَظهر في البداية كضوء ساطع ينير الدرب الراهن ويفتح أفقه على

[427] : Boudon Raymond et autre, Dictionnaire de sociologie, Impresion Bussiere, France, 2015, P159

المختلف. وهو ظِلٌّ عاجزٌ عن الوصول إلى مصدر هذا الضوء والإمساك بزمامه ورسم خياراتٍ جديدةٍ من خلاله،خيارات جديدة يمكن أن تطرح نفسهابديلا ثقافيا تقطع من جهة مع أنموذج التحديث السياسي والثقافي الذي وضعها "على الحافّة" وتقطع أيضا مع ثقافة الانكماش والتمسّك الهووي بالتجارب التاريخية من جهة ثانية.

ما الذّي يجمع فسيفساء تشتتت قطعها لكنّها في نظر بحوثٍ علميّة تراها ملتئمة ومجمّعة ومتناسقة؟ كيف لبحوث مُماثلة أن تُقرأ مجتمعة رغم فرادة كلّ إشكاليّة على حدة؟ إشكاليّات تُقارب واقعا متشابها ومختلفا تتحدّ فيه أضداده وتتفرق في آن؟ كيف لنا أن نبحث عن تشخيص واقع مماثل؟ واقع فيه فنّان راب من هوامش المدينة يُغنّي ليحتجّ على مركزيّة الحقّ في الحياة، وحركة احتجاجيّة هامشيّة تعادي التهميش بفعل جماعي يلغي من ألغاه ولو كان من مساندِيه. واقع فيه شباب "أولتراس" يتنبؤون بالثورة ولا تعنيهم صيرورتها، وباحثون يتفاجؤون بها فينخرطون في فعل ينشد تحقّقها ! فيه مُدوّنون يناضلون في شبكة عنكبوتيّة ضدّ نظام سقط رأسه فصار كأرملة سوداء! وحملات أفقيّة في فعلها تنتشر كجذمور في بيئة احتلّتها أشجار السلطة التّي لا تثمر وفنّانون يجعلون الفضاء العامّ مكانا لرفض الواقع، الواقع برّمته. واقع فيه أساتذة غادر طباشيرهم الأقسام ليحتجّ في الشوارع، عُمّالٌ في مصانع الظلّ لا ضوء يُسلّط على نضالاتهم، مُهرّجون يجعلون البوليس يَبتسم ويعوّضون مناضلين أتعبتهم كلاسيكيّة احتجاجهم وأحزنتهم في آن! واقع ترسمه صحراء الكامور بوشائج أوليّة تنتخب فاعلين عاديّين لكن بفعل لم تعتده السلطة، واقع تُصوّره مشاهد جرّرات في جندوبة تغادر حقلا لتذهب إلى حقل آخر :من الحقل الفلاحي إلى الحقل الاحتجاجي ! وواحات جمنة التّي تحتجّ فيها الدقلة في عراجينها مطالبة بالحقّ في الأرض

47 شارع فرحات حشاد، العمارة «أ»، الطابق الثاني 1001 تونس
الهاتف : 64 76 25 71 216+ الفاكس : 65 76 25 71 216+
contact@ftdes.net - Contact@ostunisie.org

FTDES
Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement